الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

مذكرة بعنوان:

العمران الواحي جنوب المغرب الأوسط من خلال كتاب القسمة وأصول الأرضيين

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطالبين:

قحمص مختار

الشين نور الهدى

إشراف الأستاذ:

أ.د. عمار غرايسة

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
علال بن عمر	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
واعظ نويوة	أستاذ محاضر أ	عضوا
عمار غرايسة	أستاذ تعليم عالي	مشرفا و مقررا

الموسم الدراسي 1448-1449هـ/2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى {رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} سورة النمل الآية (19)

بداية أحمد الله الذي أنعم علينا بتوفيقه وأعاننا على إتمام هذا العمل راجين منه أن يكون الإنجاز منفعة لغيرنا. كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمار غرايسة قبوله الإشراف علينا في هذا البحث وتوجيهاته القيمة ونصائحه ومساعدته لنا في كل خطوة من بداية البحث إلى آخر نقطة فيه.

كما أتوجه بتحية احترام وتقدير وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كافة أعضاء اللجنة المناقشة الذين تولوا تقييم هذا العمل لما بذلوه من جهد ووقت هم بأشد الحاجة إلى توفيره. كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتي على إنجاز هاته المذكرة من أساتذة وطلبة وكل من كان له يد في مساعدتنا.

الإهداء

إلى سندي وبطلي الأول" أبي" الذي كان ويزال مصدر قوتي وملهمي في كل خطوة أسأل الله أن يجعل أيامه مليئة بالصحة والبركة وأن يجعل كل جهوده من أجلى في ميزان حسناته.

ـ من كانت دعواتها مطري وابتسامتها فجري وحنانها سر قوتى إلى حبيبي أمي نور دربي.

ـ إلى إخوتي الأحبة زهور حياتي وظل قلبي الى من شاركوني ضحكاتي وخطواتي وعثراتي فكنتم لي عالماً من الدفء لا ينتهي.

ـ إلى روحي القريبة ونبض قلبي ورفيق أحلامي أخي (علاء) السند الذي سكن قلبي قبل أن يسكن كتفي لك أهدى نبض هذا الإنجاز وزهو هذا اليوم.

إلى من كان لي مرشدًا وملهما بعلمه وأثر في قلبي بنيله وصفاء روحه (د. بشير شايب).

إلى زميلي مختار الذي كان خير داعم أسأل الله له علما نافعًا ورزقا واسعًا، وأجعل اللهم دعمه لي شاهدا له على قلبه الطيب وحبه للعلم النافع.

لنفسي لولاي لما كانت هناك إهداءات سابقة

الشين نور الهدى

-

الإهداء

-إلى أمي التي كانت دعواتها سر العافية والطمأنينة وبركة تسري في تفاصيل أيامي

-إلى أبي الذي أنار دربي وحسن خُلقي وعلمني أن الحياة كفاح

-إلى إخوتي الأعزاء شركاء القلب والدرب الذين كانوا لي دوماً عوناً وسندا

-إلى زميلتي نور الهدى التي كانت خير رفيق في العمل والمثابرة

-إلى أساتذتي الذين كان لعطائهم وتوجيههم الأثر العميق في تكوين مستقبلي

-لكم جميعاً أرفع ثمرة هذا الجهد عرفانا وشكراً وإمتناناً

قحمص مختار

قائمة المختصرات

ص	صفحة
ج	جزء
مج	مجلد
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
د م ن	دون مكان نشر
د س ن	دون سنة نشر
هـ	هجري
م	ميلادي
تح	تحقيق
تر	ترجمة

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

شكر و عرفان	
الاهداء	
المقدمة	1
المنهج المتبع	3
أهمية الموضوع	3
أسباب اختيار الموضوع	3
الصعوبات	4
الاطار الزماني و المكاني	4
اهم المصادر والمراجع	5
تقسيمات البحث	6
الفصل التمهيدي: تعريف الفرسطائي وكتاب القسمة وأصول الأراضين	
تمهيد الفصل التمهيدي	7
المبحث الأول: التعريف بالشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي	8
1التعريف بالفرسطائي	8
2مولده و نشأته	9
3شيوخه و تلامذته	12
4مكانته العلمية	15
المبحث الثاني: كتاب القسمة وأصول الأراضين	19
تعريف العمران و النمط الواحي	21
أهمية الكتاب	23
الفصل الاول: الإطار التاريخي والجغرافي للعمران الواحي جنوب المغرب الاوسط	
تمهيد الفصل الثاني	27
المبحث الأول: البيئة الجغرافية للعمران الواحي	28
المطلب الاول: الخصائص الطبيعية والبيئية لواحات جنوب المغرب الأوسط:	28
المطلب الثاني: دور الموقع الجغرافي في تطور العمران الواحي	33
المبحث الثاني: تاريخية التنظيم الواحي	34
المطلب الاول: نشأة وتطور العمران الواحي في جنوب المغرب الأوسط	34
المطلب الثاني: العوامل السياسية والاجتماعية في تنظيم الواحات	41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: تنظيم واستغلال الأراضي وعمارة القصور في الواحات من خلال كتاب القسمة وأصول الأرضيين	
تمهيد الفصل الثالث	47

المبحث الأول: نظام القسمة وتقسيم الأراضي	48
المطلب الاول: مفهوم القسمة ودوره في تقسيم الاراضي الزراعية	48
أولًا: تعريف القسمة لغةً	48
ثانيًا: تعريف القسمة اصطلاحًا	49
المطلب الثاني: قواعد تخصيص الأراضي وضبط حدود الاستغلال	52
أولًا: قواعد تخصيص الأراضي	53
ثانيًا: قواعد تحديد حدود الاستغلال	54
ثالثًا: تخصيص الأراضي في القصور والواحات	55
المبحث الثاني: الادارة الاقتصادية والاجتماعية للعمران الواحي	57
المطلب الأول: آليات تنظيم الموارد المائية والزراعية في الواحات	57
المطلب الثاني: دور السكان والعلاقات الاجتماعية في ادارة الواحات	60
المبحث الثالث: التصميم المعماري للقصر	63
المطلب الأول: التصميم المعماري الخارجي للقصر	63
أولا:الخندق	64
ثانيا: حريم الخندق	66
ثالثا:السور	66
المطلب الثاني: التصميم المعماري الداخلي للقصر	67
الملاحق	76
خاتمة	78
قائمة المصادر و المراجع	80

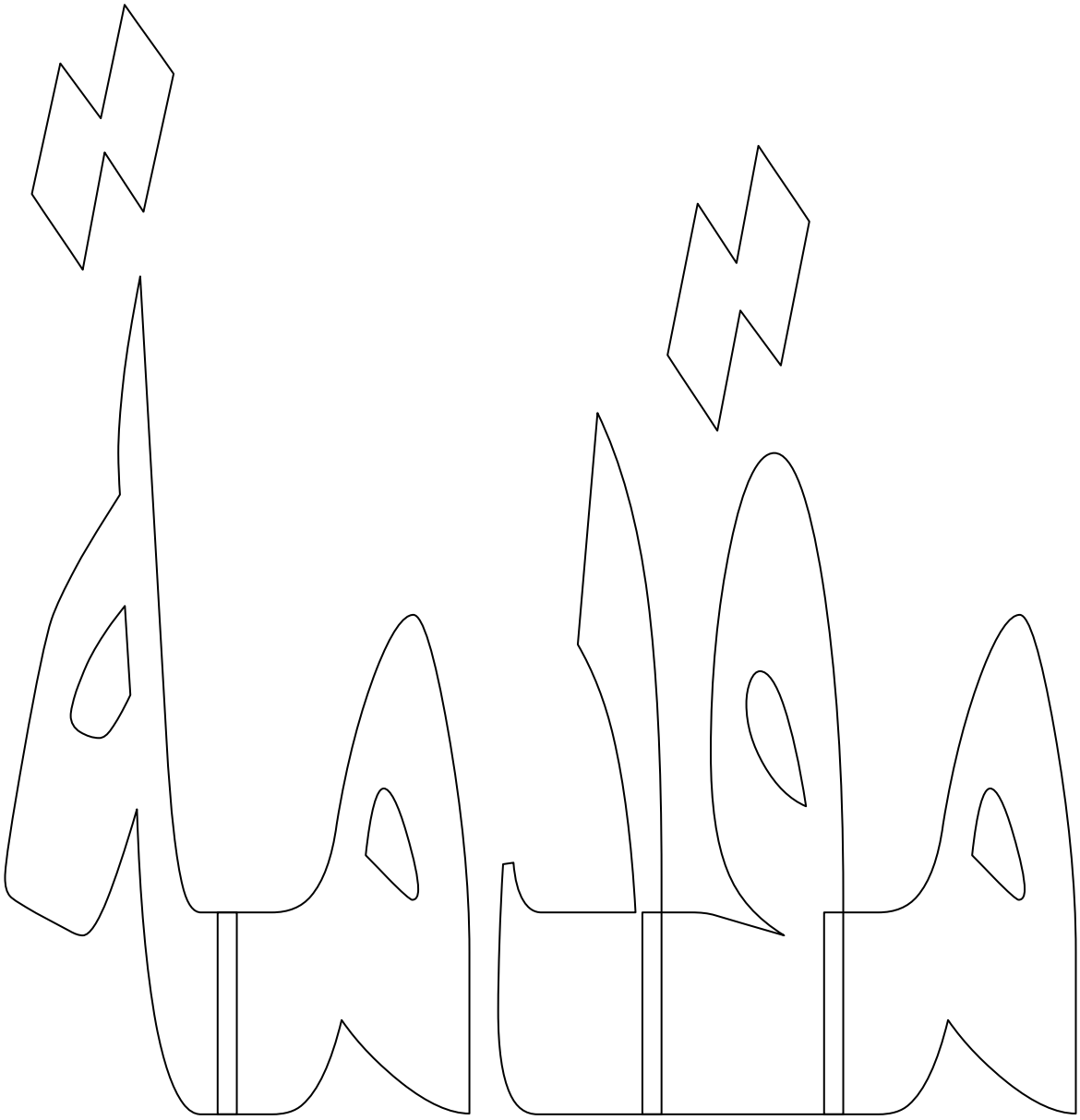

مقدمة

لطالما شكل المجال الصحراوي تحديا وجودي للإنسان الذي وجد نفسه في مواجهة بيئة قاسية تتسم بندرة المياه، وشدة المناخ، ومحدودية الإمكانات، ومع ذلك، استطاع أن يبدع في إبتكار أنماط سكن وتنظيم إجتماعي وإقتصادي تضمن له البقاء والتكيف مع محيطه، بل وتؤسس لمجتمعات مستقرة ومستدامة.

ومن بين أروع تجليات هذا التكيف البشري، يبرز العمران الواحي، لا بوصفه مجرد بنية معمارية أو اقتصادية، بل كمنظومة متكاملة من القيم والعلاقات والأعراف التي تنسج بين الأرض والماء والإنسان. في قلب الصحراء، اذ تحولت الواحة من مجرد فسحة خضراء إلى مجال معقد تحكمه قواعد صارمة غير مكتوبة أحيانا، ومسطرة في وثائق محلية دقيقة في أحيان أخرى، فقد كان من الضروري تنظيم الاستغلال الجماعي للموارد الطبيعية النادرة، وعلى رأسها المياه والأراضي الزراعية بشكل عادل ودقيق، حفاظا على السلم الاجتماعي وضمانا للاستمرارية الحياة. وفي هذا السياق، نشأت أنظمة عرفية غاية في الدقة والصرامة. تحكم توزيع المياه عبر مجموعة من الأنظمة، وتحدد حدود الملكيات الزراعية، وتبين حقوق الأفراد والجماعات في الاستغلال. غير أن هذه الأنظمة لم تكن عفوية، بل وثقها أهالي الواحات في كتابات شكلت مصادرا، ذات قيمة تاريخية ووظيفية بالغة، كونها تكشف عمق التنظيم الواحي واستباقه لقضايا إدارة المجال.

وفي جنوب المغرب الأوسط لا يكتفي العمران الواحي بتمثيل معمار محلي بسيط بل يتجاوز ذلك ليعكس تصورا جماعيا للعيش المشترك داخل قضاء محدود الموارد تتجلى فيه علاقة الإنسان ببيئته من خلال أنماط بناء دقيقة للقصور والأسوار والأزقة ونظام التهوية وتقسيم الفضاءات الداخلية والخارجية. كما تعبر فيه الوثائق العرفية عن نظرة مجتمعية متوازنة للتنظيم والتوزيع والاستغلال. وهذا ما يمنح الموضوع أهمية خاصة، تستدعي البحث والتقصي في أصل هذه الأعراف، ومضامينها، وأثرها في التنظيم الواحي سواء في

شقه الاجتماعي أو الاقتصادي أو المعماري. **وانطلاقا من ذالك جاء هذا العمل ليبحث مدى إسهام كتاب القسمة وأصول الأرضيين في توضيح ملامح العمران الواحي ونظام استغلال الموارد الطبيعية في جنوب المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط.**

في ظل التحديات البيئية التي يفرضها المجال الصحراوي، وضمن شروط مناخية وجغرافية قاسية تتسم بندرة المياه وضيق الأراضي القابلة للاستغلال، وحدت المجتمعات الواحية نفسها أمام ضرورة ابتكار أساليب عيش وتنظيم عقلاني للموارد، يضمن لها البقاء والاستقرار، ويحولها من تجمعات متفرقة إلى نسيج عمراني منظم ومتكامل، وقد استطاع الإنسان الواحي أن يطور منظومة دقيقة في استغلال الأرض والماء، تأسس على أعراف متوارثة، وتوثق في مؤلفات مكتوبة مثل كتب القسمة" و"أصول الأرضيين"، التي تعكس بوضوح تصورات الجماعة المحلية حول العدالة، والحق، والمجال.

في هذا السياق، لم يكن العمران الواحي نتاج تفاعل تلقائي بين الإنسان والمجال فحسب، بل كان أيضا ثمرة لمنطق تنظيمي محكم، قائم على تقسيم الوظائف داخل الفضاء الواحي، وتوزيع الموارد بشكل متوازن والتوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية والمعمارية. غير أن هذا النموذج، رغم بساطته الظاهرة ينطوي على بنية تنظيمية غنية ومعقدة، تستدعي تحليلا دقيقا لوثائقه المرجعية من أجل فهم الأسس التي قامت عليها بنيته.

وتتفرع تحت هذه الإشكالية إشكالات جزئية للبحث أهمها:

ـ مدى توضيح كتاب القسمة لنظام العمران في جنوب المغرب الأوسط.

ـ كيف وضح الفرسطائي حقوق الطريق وإنشاء الشوارع؟ .

ـ كيف وضح كتاب القسمة آليات تقسيم الموارد المائية؟

وللإجابة على جملة الإشكالات التي تحت الدراسة وجدنا في المنهج التاريخي التحليلي ضرورة ملحة لاعتماده قدر المستطاع في هاته الدراسة مع محاولة تحليل مسائل كتاب القسمة ومستنبطين منه الوقائع والأحداث حول العمران الواحي وخصائصه ومميزاته وتبيان حريم كل هذه الأشياء ومسائل تقسيم المياه والعمران الزراعي وما يتصل بأهم الجوانب ذات الصلة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يوضح مسائل وإشكاليات تقع بين المتشاركين في النشاط الزراعي والعمراني ومسائل التقسيم والحدود والعمران وكيفياته وحريمه وما يجب وما لا يجب فيه احتراما للجار وهي أصل الفقه الإسلامي.

ومن أسباب اختيار الموضوع أننا أحببنا الاطلاع على أعراف ومبادئ وموروث الثقافي الذي كان يحكم الأجداد كوننا ليس ببعيدين من المنطقة المدروسة وشغف الاطلاع والاستزادة.

ومن الصعوبات التي واجهتنا قلة المصادر الإباضية التي تدرس العمران الإباضي والواحي وقلت الدراسات التي ركزت على منطقة جنوب المغرب الأوسط ووجدت مع الدراسات العمانية مجرد طفرات فقط.

و اعتمدنا في انجاز عملنا هذا على مجموعة من المصادر منها الكتاب الأصل في الدراسة وهو كتاب القسمة و أصول الأرضيين للفرسطائي و ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لابن خلدون حيث افادنا في تعريف العمران و متطلباته وشرح مقومات التجمعات العمرانية وكتاب السير الشماخي حيث افادنا في معرفة سير الشخصيات و تاريخها وسجل حياتها و مدى إسهامات هذه الشخصيات العلمية، وكتاب سير الوسيلاني للابن الربيع كما حيث أفادنا في معرفة

حيات ابن الربيع و أهم تلامذته و أهم شيوخه و أفادنا جدا في معرفة المناطق المدروسة حيث جاء بالتفصيل لكل منطقة وكذالك الحالة الاجتماعية و الثقافية و التجمعات التي أقيمت ومراجع منها فقه العمران الإباضي محمد عبد الستار عثمان حيث افدنا في تفسير بعض مسائل كتاب القسمة و توضيحها و فهم بعض المصطلحات العمرانية و توضيح حريم بعض الأشياء، و بكير بن سعيد أعوشت، وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية حيث أثرى عملنا بالتعرف على منطقة ميزاب و تعرف على نظام العزابة و معرفة الحالة الاجتماعية للمنطقة في فترة عيش الفرسطائي و كذا مدى مساهمة الفرسطائي في تأسيس نظام العزابة، و المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية تادايوش لتيفيسكي حيث أفادنا في معرفة مؤلفات الإباضية و معرفة حياتهم وكتاب الإباضية في موكب التاريخ لي علي يحي معمر حيث كان افدنا أيما إفادة في معرفة مناطق جنوب المغرب الأوسط بالتحديد و الضبط و كذا معرفة علماء تلك الحقبة التفصيل و رسالة ماجستير بعنوان نظام العزابة و دوره في الحيات الاجتماعية و الثقافية بوادي مزاب من إعداد الطالبة أسماوي صالح بن عمر تحت إشراف موسى لقبال.

وقسمنا هذا العمل إلى ثلاثة فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان تعريف الفرسطائي و كتاب القسمة و أصول الأرضيين اندرج تحته مبحثان المبحث الأول بعنوان التعريف بالشيخ الفرسطائي وجاء تحته مجموعة من العناصر منها التعريف بالفرسطائي و أهم شيوخه و تلامذته و ابرز مؤلفاته والمبحث الثاني بعنوان كتاب القسمة و أصول الأراضين وانطوى على مجموعة عناصر منها التعريف بكتاب القسمة تعريف العمران و النمط الواحي و أهمية الكتاب و جاء الفصل الثاني بعنوان الإطار التاريخي و الجغرافي للعمران الواحي جنوب المغرب الأوسط وفيه مبحثان اولهما بعنوان البيئة الجغرافية للعمران الواحي وفيه عنصران بعنوان الخصائص الطبيعية و البيئية لواحات جنوب

المغرب الأوسط اما العنصر الثاني بعنوان دور الموقع الجغرافي في تطور العمران الواحي و المبحث الثاني بعنوان الإطار التاريخي لتنظيم الواحات وفيه عنصران بعنوان نشأة و تطور العمران الواحي جنوب المغرب الأوسط والثاني بعنوان العوامل السياسية و الاجتماعية المؤثرة في تنظيم الواحات وجاء الفصل الثالث بعنوان تنظيم و استغلال الأراضي و عمارة القصور من خلال كتاب القسمة و أصول الأرضيين و فيه ثلاث مباحث بعنوان نظام القسمة و تقسيم الأراضي فيه عنصران بعنوان مفهوم القسمة ودوره في تقسيم الأراضي الزراعية و الثاني بعنوان قواعد تخصيص الأراضي و ضبط حدود الاستغلال اما المبحث الثاني بعنوان الإدارة الاقتصادية و الاجتماعية للعمران الواحي و فيه عنصران أولهما بعنوان آليات تنظيم الموارد المائية و الزراعية في الواحات والثاني بعنوان دور السكان و العلاقات الاجتماعية في إدارة الواحات و المبحث الثالث بعنوان عمارة القصر وفيه عنصران أولهما بعنوان التصميم المعماري الخارجي للقصر و الثاني بعنوان التصميم المعماري الداخلي للقصر و خاتمة وملاحق وقائمة المصادر و المراجع

وفي نهاية البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أوردناها ضمن خاتمة التي كانت بمثانة استنتاجات حول ما جاء في البحث كما ألحقنا العمل ببعض الملاحق.

الفصل التمهيدي
تعريف الفرسطائي وكتاب القسمة وأصول الأراضين

المبحث الأول: التعريف بالشيخ الفرسطائي

المبحث الثاني: كتاب القسمة وأصول الأراضين

تمهيد الفصل التمهيدي

يُعتبر موضوع الفرسطائي وكتاب القسمة وأصول الأراضين من القضايا المهمة في الفقه الإسلامي، حيث يتناول هذا الفصل مفهوم الفرسطائي وأهميته في توزيع الحقوق، كما يناقش كتاب القسمة باعتباره أحد المراجع الأساسية في تقسيم الممتلكات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما يتطرق إلى أصول الأراضين التي تحدد القواعد والأسس التي تُبنى عليها عمليات القسمة وتوزيع الأراضي. يهدف هذا الفصل إلى توضيح هذه المفاهيم الفقهية وتسليط الضوء على كيفية تنظيمها وفقًا للمبادئ الشرعية.

المبحث الأول: التعريف بالشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي

التعريف بالفرسطائي مولده ونشأته

1 التعريف بالفرسطائي:

هو أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي الملقب أبو العباس، نشأ في أحضان أسرة مشتهرة بالعلم والعلماء بفرسطاء كان من أبرزها أبوه العالم الفقيه أبو عبد الله محمد بن بكرا.[1]

رباه أباه على الصلاح والتقوى وأدخله مع تلامذته في حلقته مع أخيه أبي يعقوب يوسف بن محمد، وقد قال عنهما الدرجيني: وكانا في طلب الخير فرسي رهان مشتركين في كل فضيلة شركة عنان، فلعل أحدهما أعلم والآخر أزهد ...[2]

وبالنسبة لسنة مولده ومكان المولد فلا توجد معلومات دقيقة عن ذلك[3] وما يمكن قوله إنه من علماء الطبقة العاشرة (450-500هـ / 1058-1107م) نشأ هذا العالم الجليل في بيت يشتهر بالعلم والورع ونقل أحداث حياته أنه عاش ما بين (420-504هـ/ 1029-1110م)[4]

[1] بدر الدين أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي، كتاب السير، تح: محمد حسن، لبنان، ط1، دار المدار السالمي، ص570

[2] أبُو العبَّاس أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي بن يخلف التمجاري الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، تح: إبراهيم طالي، قسنطينة، مطبعة البعث، ج،2 ص 403

[3] أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي، القسمة وأصول الأرضين، تح: الشيخ بكير بن محمد الشيخ بلحاج ومحمد صالح ناصر القرارة، نشر جمعية التراث، ط2 ،1997 ص24

[4] الدرجيني، المصدر السابق، ص404

ينسب إليه العلم وتأليف الكتب، وهذا العالم الجليل له مكانة وأهمية كبيرة، وهو إمام وفقيه موسوعي، يعتبر من أشهر علماء الإباضية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري[1]

كان إلى جانب هذه المواهب محبا للعلم والتحصيل باذلا في سبيل ذلك الرخيص والغالي، يتحمل المشاق والسفر والتغرب من أجل مسألة علمية أشكل عليه أمرها.[2]

قال أبو محمد عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر أنه قال: رحم الله أحمد بن محمد فقد كان رحمة الأهل مذهبنا حيا ومينا وذلك أنه كان في حياته بيت العلم يفيد به كل طالب وكل ذي حاجة، ولما دنت وفاته أودع علومه الكتب فصنف تصنيفات خمسة وعشرين كتابا وكتابا آخر تركه في الألواح.[3]

كما أن الشيخ يتعجب من أحوال الناس يفعلون خلاف ما يعتقدون وذكر داوود بن يخلف عن أبي العباس أنه قال الناس إذا أتاهم خبر خوف انتقلوا عن الحال التي كانوا عليها قبل ورود الخير ولو كانوا في حر وبرد وأخذوا لأنفسهم بالحذر والتحرز ولعل ذلك الخير يكون أولا يكون، ويا عجبا الناس يكرمون أضيافهم خوفا من اللوم والذم وأضياف الله الكرام الكاتبون معهم وهم يعلمون ويتقنون أنه ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد، له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله[4]

2 مولده ونشأته

[1] الفرسطائي، المصدر السابق ص25

[2] نفسه، ص27

[3] محمد سالم العقيدة المرسلي، بعض الآثار الإسلامية بجبل تقوية علياء مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، مؤسسة توالت الثقافية، ص 119

[4] تاديوش ليفيتيسكني المؤرخون الإباضيون في افريقيا الشمالية، تر ماهر جزار، ريمة جرار، مؤسسة للوالت الثقافية سلسلة الأبحاث التاريخية، العدد 10، ص 32

نشأ في أحضان أسرة مشتهرة بالعلم والعلماء، كان أبوه أبو عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي أحد أقطاب الإباضية ومن أبرز المصلحين الدينيين والاجتماعيين، وصفه الدرجيني يقوله " هو الطود الذي تضاءلت دونه الأطواد والبحر الذي لا تقاس به الثماد وهو الذي وضع نظام العزابة[1] ولا توجد معلومات دقيقة عن مولد أبو العباس، ولكن أحداث حياته تدل على أنه عاش فيما بين (420هـ -504هـ/1029م-1111م) وبعده الشيخ أطفيش من علماء النصف الثاني من القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي[2]

ويذكر المؤرخون أن أباه أبو عبد الله استقر في تين يسلي،[3] في بداية القرن الخامس هجري وبذلك يكون من المؤكد أن أبو العباس ولد في أربع[4] أو في نواحيها.

وتتفق المصادر على أنه قضى فترة شبابه في تمولست[5]، حيث أخذ العلم عن أبوه وعن أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاني[6]

[1] نظام العزابة هو العزوب عن الدنيا وملذاتها والانصراف لخدمة المذهب الإباضي والمجتمع الإباضي والدعوة الى الصلاح وتوعيـــة الناس وإرشادهم. للمزيد ينظر: على يحي معمر، الاباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، ط3، ص79

[2] الفرسطائي، المصدر السابق ،26

[3] تين يسلي أصبحت اليوم تسمى بلدة عمر غير بعيدة عن تقرت في الجنوب الجزائري للمزيد ينظر كتاب السير، للشماخي، المصدر السابق ج1، ص261

[4] اريغ: تشغل منطقة وادي ريغ الجهة الشمالية الشرقية من الصحراء الجزائرية على مسافة 600 كلم جنوب شرق عاصمة البلاد الجزائر وهي عبارة عن منخفض يبدأ من منحدر أم الطيور وبالضبط من عين الصفراء على بعد 80 كلم من بلاد الزاب الى بلدة قوق 30 كلم جنوب تقرت، يحده من الجنوب وادي مية، ومن الجهة الشرقية وادي سوف، ومن الغرب حجيرة يقع بين خطي طول 32 54 درجة شرق خط غرينيتش ، وخطي عرض 34 09 درجة شمال خط الإستواء، ينظر إلى يمينة بن صغير حضري: سياسة التوغل الإستعماري الفرنسي بمنطقة وادي أريغ مجلة الواحات للبحوث العلمية، العدد7 ،د م ن،ص12

[5] تمولست: يقع هذا القصر المسمى حالياً، في جبل دمر، 17 كيلومتر جنوب تطاوين، وسط بلاد تسكنها القبائل الوهابية وزنزفة ولماية ومزاتة، وقد كانت في القرن الخامس هجري مركزاً لمقاطعة جبال تمولست ينضر إلى الشماخي، نفسه، ص 841

[6] هو ابو الربيع سليمان يخلف المزاني(471هـ/1079م) تعددت أنسابه بسبب كثرة تنقلاته بين بلاد الاباضية اخذ العلم عن الشيخ ابي عبد الله محمد بن بكر للمزيد ينظر كتاب السير للشماخي، نفسه، ص78

وسعد ابن بيفاو النفوسي في أسنان[1] بجبل نفوسة[2]، وقد حضي بعناية خاصة من شيخه أبو الربيع الذي رأى فيه النجابة قائلاً " أن كنت أعقل وأتفرس فإن هذا الفتى يحيي دين الله[3]

وذكر الوسياني أنه قد تصدى مرتين لغارات عينان بن ديلم المطرفي اللطفي[4] على أريغ ففي كل مرة يجمع له أبو العباس بني مغراوة فيهزمه. [5]

وعرف أبو العباس منذ صغره حافظته القوية وذاكرته الحادة مما جعل شيخه أبو الربيع يتنبأ له بمستقبل. زاهر في ميدان العلم وكان محباً للعلم والتحصيل متحملاً مشاق التعب والسفر والتغرب من أجل تحقيق مسألة علمية فقد روى أبو عمرو النامي عن أبي العباس قال إنه " كنت أقرأ على الشيخ سعدون وأحضر مجالسه فأول ما وقعت فيه المذاكرة عنده مسألة ذبيحة الأقلف[6] هل تؤكل أم لا وقال في المسألة قولان ولم يزد عن ذلك شيئا.[7]

[1] أمسنان: نشأ هذا البلد نتيجة هجرة نفوسة إمسنان إلى الجريد في الحقبة الإسلامية المبكرة، ويبدو أنه يقع قرب تقيوس وقنطرار، ينظر إلى الشماخي السير، المصدر السابق، ج 3، ص 830

[2] يمتد جبل نفوسة على شكل قوس أو هلال، وهو امتداد جبال أطلس المعروفة بجبال درن في المغرب الأقصى، من بحر الظلمات، مرورا بكل من المغرب الأقصى، والأوسط، والأدنى إلى أن تصل وتلتحم بجبال قماطة، وهي الهضاب التي تسمى النفازة غربي مدينة الخمس الليبية الحالية. للمزيد ينظر احمد الطاهر الزاوي تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص71

[3] الشماخي، المصدر السابق، ج3، ص 830

[4] هو شخصية من اريغ عرف بجبروته. للمزيد ينظر للشماخي، المصدر نفسه، ص 210

[5] محمد بن موسى بابا عمي وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج 2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 2000م، ص. 49

[6] الاقلف: هو الرجل الذي لم يختن، أي لم يطهر، للمزيد ينظر إلى محمد عميم الاحسان بركتي، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص124

[7] أبو الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان الوسياني: سير الوسياني، ج 1، تح عمر بن الفنان حمو سليمان بسريانة وزارة التراث والثقافة، عمان، 2009م، من 73

وقال أبو العباس " وكان الديوان في نفوسة مشتملاً على تصانيف في المذهب، فلازمت الدراسة حتى 4 أشهر لم أذق فيها النوم الليل والنهار إلا فيما بين أذان الصبح إلى طلوع الفجر، فنضرت في أثناء ذلك. فيما هناك من كتب المذهب التي وصلت من المشرق، فإذا هي نحو 33 ألف جزء، فتخيرت أكثرها فائدة فقرأتها حينئذ.[1]

ويبدو أن المرحلة الخصبة في مجال التصنيف والتأليف في الفترة التي قضاها في تمولست، حيث ألف في هذه الفترة أكثر من 20 مؤلفاً، في الفقه الإباضي وكان هذا بعد وفاة والده الذي توفي سنة 440هـ ، وكانت هذه الفترة 64 سنة، فقد كانت كافية لهذا الإنتاج الغزير ، كان سفره من تمولست حوالي 471هـ /1078م. وهي نفس السنة التي توفي فيها شيخه أبو الربيع بن يخلف، وربما قد يكون هذا سبب مغادرته تمولست، وقد يكون وفاة أخيه الأكبر أبي يعقوب هو السبب، وذكر أنه وقعت فتنة ببلاد أربع سنة471، وهي فتنة خيران وتاعرات[2] وخروج الشيوخ منها فهرب يعقوب بن الشيخ إلى ورجلان، فكان بتماوط وهرب صالح من وغلاتة[3] الى غيرها من البلاد الامنة.[4]

وما لا يعرف هو هل أقام أبو العباس أحمد بأربع منذ 471هـ / 1078م، أم بعد ذلك بقليل ولكن المؤكد أنه أقام مدة في تماوط[5]، حيث تسكن عائلة أخيه يوسف الذي توفي قبله،

وأقام أخريات حياته في أربع منتقلاً بينها وبين واحات ورجلان.[1]

[1] علي يحي معمر، الإباضية في موكب التاريخ، ط 3، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2008م، ص 34

[2] هي اول فتنة وقعت بين وهابية اربغ للمزيد ينظرالى كتاب الدرجيني، المصدر السابق، ص444

[3] باعيسي مبركة، تمثلات العلاقة بين المجال العمراني والهوية الاجتماعية دراسة انتروبولوجية لحي وعلانة بمدينة تقرت، مذكرة في أنثروبولوجيا المجال والهوية الإجتماعية، إشراف خليفة عبد القادر، جامعة قاصدي مرباح ورقة 2014م / 2015م.

[4] الفرسطائي، المصدر السابق، ص23

[5] تماوط هي قرية قرب مدينة ورجلان الحالية واندثرت للمزيد ينظر الشماخي، المصدر السابق، ص462

3 شيوخه وتلاميذه

1 شيوخه

أبو الربيع سليمان بن يخلف الوسلاتي المزائي النفطي القابسي (ت 471هـ / 1078م):

تعددت نسبه لكثرة أسفاره بين مواطن الإباضية ، أخذ العلم عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر، وأبي حمد ويسلان بن أبي صالح البراستي[2]، ممن جازت عليهم الكثير من المسائل وقد أخذ عنه العلم خلق كثير من بينهم أولاد الشيخ أبي زكريا والشيخ أبي العباس محمد بن بكر النفوسي، والشيخ تيغورين بن عيسى المنشوطي[3]، والشيخ أبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي له تصانيف تذكر منها : كتاب التحف المخزونة في إجماع الأصول الشرعية، كتاب في طلب العلم وآداب المتعلم،[4] كتاب في علم الكلام وأصول الفقه في مجلدين كتاب في الفضائل والترغيب كما ينسب إليه تأليف كتاب السؤلات وهو الذي رتب الحلقة على يد شيخه أبي محمد وسلان بحربة.[5]

سعد ابن بيفاو النفوسي (5هـ/11م)

المعروف بأن الشيخ سعدون كانت له حلقة علم في أمسنان بنفوسة، من تلامذته الشيخ حمو بن أبي عبد الله وأحمد بن الشيخ ويحسن وأخوه يحي بن الشيخ ويجمن، والعز

---

[1] ورجلان: تقع في طرف الصحراء مما يلي بلاد افريقية وهو بلد خصب كثير النخيل والبساتين. للمزيد ينظر محمد بن عبد المنذر الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص600

[2] محمد بن ويسلان ابن أبي صالح: أخذ العلم عن أبيه أبي صالح، وكان قائماً بأمر الضعفاء ومحسن للضيافة، كانت له سبعة أكسية واحد للصلاة لا لغيرها والأخرى للخروج إلى الجماعة والقعود بين الناس وللبراز وللنوم. للمزيد ينظر: الشماخي، السير، ص171

[3] الشيخ البغرين بن عيسى المنشوطي: أحد الإعلام الإباضية، من جبل نفوسة مؤلف كتاب أصول الدين، للمزيد ينظر إلى بيير كوبرلي، مدخل إلى دراسة الإباضية ومقيدتها، تر عمار الخلاصي مؤسسة تاولت الثقافية سلسلة دراسات العدد 5، من 33

[4] محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار الي خبر الأقطار، تح إحسان عباس 2 مكتبة لبنان بيروت 1975، ص600

[5]أبو زكريا يحي بن أبي بكر، سير الأئمة وأخبارهم، تح إسماعيل العربي، ط2، دار العربية الإسلامي، الغرب 1982ص281

بن تاغيارت وعبد الرحيم بن عمر. وحمو بن أفلح المحكوني وهم العزاب الستة[1] الذين توجهوا من عند أبي محمد ويسلان إلى الشيخ سعد ابن بيفاو وهم أول الناس الذين قعدوا عنده، ثم التحق بهم أبو العباس أحمد وقد وصف غزارة علمه بقوله: أدركت شيخ الشيوخ ابن بيفاو وغيره في أمسنان وذكر وجود كتاب منسوب إليه يحتوي مسائل وقف فيها أبو محمد ويسلان وقد كتبها حمو بن أفلح المطكودي[2] إلى شيخه في خزف وله مناظرات مع شيوخ اسنان في بعض المسائل الفقهية.[3]

2 تلاميذه

أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي المارغني (ق 6هـ / 12م)

أحد أعلام الإباضية البارزين أحيا المذهب بتأليفه الهامة، أصله من بلاد سوف كانت له حلقات علم تخرج منها علماء أفاضل وامتاز بمقدرته الجدلية في الدفاع عن المذهب نشأ في عصر ازدهرت فيه الحركة العلمية بوارجلان والتقى بأبرز أعلامها، فكان من شيوخه بها أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر وأبو الربيع سليمان بن يخلف المزاني، وأبو سليمان أيوب بن إسماعيل ومن رفاقه أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني وأبو عمار عبد الكافي كان كثير الرحلة في طلب العلم ونشره، انتقل بين ورجلان وبلاد الجريد وطرابلس.[4][1]

[1] العزاب الستة هم الاعضاء الستة الاولين الذين شكلوا نظام العزابة. للمزيد ينظر نظام العزابة ودوره في الحيات الاجتماعية والثقافية رسالة ماجستير، أسماوي صالح بن عمر، ص128

[2] الشيخ حمو بن أفلح المطكودي: هو عالم وفقيه من ورجلان، ماهر جيد الخط، اخذ العلم عن الشيخ أبي محمد ويسلان، كان ضمن العزابة الثمانية كان يجيب به الشيخ ويسلان كتابه الوصايا والبيوع، ينظر إلى محمد بابا عمي وآخرون معجم أعلام الإباضية، ج2، ط1، ص49

[3] الشماخي، المصدر السابق، ص 55

[4] وهو اسم يطلق على المناطق التي تقع من جنوب المغرب الاوسط(بسكر)الى المغرب الادنى قديما وجنوب تونس حاليا للمزيد ينظر حسن الوزان، وصف افريقيا، ج2، ط2، دار الغرب الاسلامي بيروت1983م، ص142

ومن تلاميذه المعز بن جناو بن الفتوح، وأبو موسى عيسى بن عيسى النفوسي، وميمون التنكيصي الورغمي، قال عنه الشماخي كان إماما في العلوم ولاسيما في الكلام ترك تراثا فكرنا هاما من أبرزه كتبه السؤلات وتوجد منه نسخ عديدة في ميزاب[2] و جربة[3] ورسالة في الفرق وتوجد في العديد من المكتبات.[4]

أبو محمد عبد الله بن محمد اللواتي العاصمي (432-528هـ/1041-1134م)

عالم جليل ببلاد أربع من عائلة عريقة، حافظ للأخبار، كان عمدة في رواية تاريخ الإباضية، ولد في بلاد برقة وهاجر إلى أجلو في بلاد أريغ وتتلمذ على مشايخها ومنهم أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاني وأبو ماكسن بن الخير الجرامي (500-450هـ/ 1052-1106 م)[5]، وأبو سليمان داود بن يوسف برع في الفقه والتفسير والأدب[6]، وكان له رسائل قيمة في المواعظ والنصائح، تخرج عليه علماء أفذاذ منهم أبو الربيع سليمان بن عبد السلام الوسياني وكان مصدر معتمد في الرواية.[7]

أبو نوح بن يوسف بن محمد بن بكر (550-600هـ/ 1155-1204م)

---

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 32

[2] طرابلس: وهي مدينة شرق تونس على البحر، واقعة في الإقليم الثالث حيث الطول 38 درجة والعرض 32 درجة، وعشرون دقيقة، وهي آخر المدن التي شرقي القيروان، ينظر إلى أبي العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج 5، د ط دار الكتب السلطانية، القاهرة، 1915م، ص 100

[3] جربة هي جزيرة في البحر الابيض المتوسط في خليج قابس من الجمهورية التونسية. للمزيد ينظر، محمد المريمي اباضية جزيرة جربة في العصر الحديث، ط2، مجمع الاطرش للكتاب،2016 ،265

[4] الدرجيني، المصدر سابق، ص 483

[5] أبو محمد ماكسن بن الخير الرامي الوسياني: أحد أهم الرواة الإباضين في إفريقيا الشمالية عاش في النصف الثاني من القرن 5هـ، تتلمذ على يد الشيخ أبي محمد ويسلان بن أبي صالح، وتعود إليه معظم الروايات التي أوردها الوسياني، للمزيد ينظر إلى تادايوش ليفيتيسكي: المرجع السابق، ص 52 .

[6] وهو من الأئمة الذين برعوا في الفقه والتفسير والادب وكثير العلوم. للمزيد ينظر، للشماخي، المصدر السابق، ص205

[7] الدرجيني، المصدر السابق، ص 523

من علماء الطبقة الثانية عشرة هو حفيد الشيخ محمد بن بكر الفرسطائي، أحيا هو وابنه أبو زكريا يحي مآثر جدهما محمد بن بكر وكانا مهتمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر امتاز بحفظ التواريخ وكان عمدة كتاب السير في رواياتهم وصفه الدرجيني بقوله: كان أوسع بضائع حفظه سير أهل الدعوة وأخبار السلف[1]

4 مكانته العلمية

بلغ أبو العباس في العلم شأنا عظيما، وأصبح بمؤهلاته هذه مرجع الناس في الفتوى بل مرجع الفقهاء المعاصرين له، وقد كان ممن يلوذ به الناس حينما يهجم عليهم العدو كما تدل على ذلك الأخبار العروبة عنه في كتب السير، فنجد أبا الربيع الوسياني كثيرا ما يروي أخبارا يتصل سندها بأبي العباس فيقول: " عن أبي عمرو عن أبي العباس.... الخ، وأبو عمرو هذا هو أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي، وقد سبقت الإشارة إليه. وقد كان لمكانته العلمية تلك بعد من الشيوخ الذين أخذ عنهم الدين في عصره فقد كان. الشيخ أبو عمرو رحمه الله في إسناده يقول: أبو عمرو عن أبي العباس عن أبي الربيع سليمان بن يخلف عن أبي عبد الله محمد بن بكر عن أبي نوح سعيد بن زنغيل عن أبي خزر عن سحنون بن أيوب عن سعيد بن أبي يونس عن وسيم بن نصر عن الإمام أفلح عن والده عبد الوهاب عن الإمام عبد الرحمن بن رستم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد بن عائشة عن الرسول صلى الله عليه وسلم[2]

والملاحظ من خلال سلسلة الرواة أن أبا العباس لم يأخذ العلم عن والده الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر مباشرة، وإنما أخذه عن تلميذه الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف

[1] الدرجيني، المصدر السابق، ص 483

[2] ابو الربيع، المصدر السابق، ص235

المزاني وذلك أن أبا العباس ولد في أواخر سنين حياة الشيخ أبي عبد الله والده الذي توفي سنة (440هـ) وإذا كان أبو عبد الله قد مات وفي عمر ابنه أبو العباس عشرون سنة فانه يكون ها قد عاش أربعا وثمانين سنة كاملة (420-504هـ /1110-1029م)، وقد يرجع السبب إلى عدم استقرار الشيخ في مكان واحد مما جعل ابنه أبا العباس يفضل الاغتراب والانقطاع إلى العلم في تمولست عند الشيخ أبي الربيع[1]

كان أبو العباس شغوفة يطلب العلم، ويذكر أنه ذهب إلى مكتبة قصر بجبل نفوسة حيث اختار من ثلاثة وثلاثين ألف كتاب أحسنها وقرأها كلها في مدة تتراوح بين أربعة أشهر وكان لا ينام إلا بين أذان الصبح وطلوع الفجر وهذا كله يدل على الشغف الذي تمتع به وحبه للعلم.[2]

ومما يؤكد منزلته الرفيعة في العلم إلى جانب مؤلفاته ما يرويه الدرجيني من أن نظام العزابة[3] عندما ألف عرضت بعض أجزائه عليه وكان مشاركا في تأليف أحد أجزائها، وهو الجزء المتعلق بالحيض وقد اجتمع كثير من الطلبة على تأليف ديوان العزابة، وعرضت الأجزاء على أبو العباس وأبو الربيع وماكسن، وقال. أبو الربيع: لا يطعن في هذا التأليف إلا شيطان[4]

[1] محمد عبد الستار عثمان، فقه العمران الإباضي، دراسات في فقه العمران الإباضي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عمان، ط1، ص132

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 125

[3] نظام العزابة وحلقة العزابة كلمة العزابة اشتقت من كلمة العزوب أو المعزابة، وهي تعني العزلة والغربة والتهجد، والانقطاع في رؤوس الجبال ويقصد بها في هذا الاستعمال الإنقطاع على خدمة المصلحة العامة، والإعراض عن حظوظ النفس، والبعد عن مشاغل الحياة فإن العزابي لا يعطي من جهده ووقته لهؤلاء إلا القليل، والعزابة محدودة العدد، تمثل خيرة أهل البلد علماً وصلاحاً وهذه الهيئة تقوم بالإشراف الكامل على شؤون المجتمع الشؤون الدينية والشؤون التعليمية والإجتماعية والسياسية ، تختار هيئة العزابة شيخاً من بينها يسمى ب شيخ العزابة . ويكون أعلمهم وأكثرهم كفاءة ولا يشترط فيه أن يكون أكبرهم سناً، ينضر إلى علي يحي معمر، المرجع السابق، ص 79

[4] ابو الربيع، المصدر السابق، ص136

كما كان أبو العباس إلى جانب علمه يتمتع بعقل رصين ورأي سديد أهلا لأن يكون زعيم قومه بعد أبيه. ولعل مكانته هذه لم تتبلور إلا بعد استقراره في أربع في السنين الأخيرة من حياته والأخبار المروية عنه تدل على أن أبو العباس كان يتمتع بشخصية عظيمة مؤمنة تثق بقضاء الله وقدره، كما كان لأبي العباس نظرات في شؤون الناس وحياتهم عدل على بعد نظر وسداد رأي وعمق تجربة، فمما لا شك فيه أن الظروف العصيبة. التي جعلته يتحمل شظف العيش بعيدا عن الأهل والأقارب إضافة إلى ما عرفه عصره من فتن وقلاقل طبعت الحياة التي عاشها بالخوف والتوجي، وقد أكسبته هذه الظروف العامة والخاصة التجربة والخبرة. كان أبو العباس من أعظم أبناء أبو عبد الله محمد بن بكر في العلم والمعرفة وإنتاج العلم، وكان لعلمه ورشده وسداد رأيه يشارك والده في أهم رحلاته وأعظم مهماته، وقد اشترك مع والده في وضع نظام العزابة، وقوانين الطلبة المنخرطين في سلك التعليم وقد ترك أبو العباس الكثير من المصنفات وذلك ما يدل على علم غزير وتضلع في الفقه بصفة خاصة.[1]

1 مؤلفاته

يعد أبو العباس أحمد من المؤلفين المتخصصين في الفقه الإباضية، ترك في هذا المجال حوالي خمسة وعشرين كتابا، بعضها وصل إلينا وبعضها ضاع مع ما ضاع من التراث القيم[2] ونجد من بين المؤلفات ما يلي:

كتاب فيه مسائل التوحيد مما لا يسع الإنسان جهله وغير ذلك من مسائل الكلام

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص65

[2] علي يحي معمر، المرجع السابق، ص952

لم يشر إليه أغلب من تكلم عن مؤلفات أبو العباس من المحدثين، ويقال إن الدكتور عمرو النامي قد عثر على نسختين منه المخطوط الأول في البارونية بجربة، والمخطوط الثاني في البغطور[1]

كتاب سيرة الدماء أو السيرة في الدماء:

يبحث في مواقف الشريعة الإسلامية وما يتعلق بها من قصاص وغيره من الأحكام وهو الكتاب الذي اختصره. الشيخ عبد العزيز الثميني في كتاب النيل الذي يعتبر من المصادر المعتمدة أساسا في الفقه الإباضي، هذا الكتاب في الغالب ما يزال مخطوطا توجد منه نسخة في مكتبة بابانو بيني يسجن، ونسخة كاملة في مكتبة الشيخ محمد بن عيسى أزبار، ومنه نسخة أخرى في مكتبة آل يسجني.[2]

كتاب الديات

يبدو أنه غير كتاب السيرة في النماء، توجد منه نسخة كاملة في مكتبة إيروان بالعطف.

باب في الفتنة:

لم يرد عنوان هذا المؤلف وقد وجد في مكتبة آل يسجني مخطوطا كاملا بهذا العنوان، منسوب إلى الشيخ أبي العباس، وقد يكون جزء من كتاب السيرة في الدماء.[3]

كتاب تبيين أفعال العباد

[1] عمر خليفة النامي، دراسات عن الإباضية، دار الغرب الاسلامي تونس،2021، تر ميخائيل خوري، ط2، ص254

[2] محمد عبد الستار عثمان، المصدر السابق، ص123

[3] هزرشي عبد الرحمن، فقه العمران الاسلامي من خلال كتاب رياض القاسمين، مقال في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص72

مخطوط يبحث في الأخلاق والسلوك الإسلامي إلى الآخرة وما ينبغي أن يتحلى به المرء من صفات وخصال، سواء في تعامله مع الناس أم في علاقاته مع ربه، وأهم موضوع في هذا الكتاب هو علم الأخلاق. له ثلاثة أجزاء وهولا يزال مخطوطا وقد اختصره الشيخ الثميني في كتاب النيل، وقام الشيخ أطفيش كذلك بشرحه ضمن كتاب شرح النيل وتوجد منه نسخة كاملة بمكتبته، وعدة نسخ أخرى بمكتبة إيروان بالعطف. وتوجد منه نسخة أخرى بمكتبة الشيخ سالم بن يعقوب بجربة.[1]

كتاب الجامع أو الجامع في الفروع

وهو يقع في جزئيين يتناول فقه العبادات طبع أول مرة في زنجبار بالمطبعة السلطانية وربما هو الوحيد الذي طبع من تراث أبي العباس، تمتاز طبعته الأولى بحاشية أطفيش، وقد أعيد طبع هذا الكتاب بمطبعة البعث بمدينة قسنطينة سنة 1984 وقد طبع تحت عنوان كتاب أبي مسألة لأن الكتاب يعرف منذ القديم بهذا الاسم.[2]

ويذكر الدرجيني أن سبب تسمية الكتاب بذلك فيقول: عن أبو محمد أن سبب كتب تأليف أبو العباس كتابه الذي تسميه العربية أيا مسألة أن أبوعبد الله محمد النفوسي إليه من أبيد لان يرعب إليه في مختصر مشتمل على مسائل الفروع فتدبر كيف يضع هذا التأليف فنام فرأى في منامه رجلا يقول له أذكر أبا مسألة فجعله في جزئين قسماه العزابة أبا مسألة، وأما أبو محمد فكان يسميه جامع أبي العباس.[3]

كتاب الألواح

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص120

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص113

[3] الدرجيني، المصدر السابق، ص135

هو آخر ما ألف أبو العباس كما تدل على ذلك المصادر، وقد صنف خمسة وعشرين كتابا وكتاب آخر تركه في الألواح، أي تركه في المسودة ثم رتبه تلامذته من بعده، وهو في موضوع الفقه، توجد منه نسخة كاملة بدار ايروان بالعطف، وأخرى كاملة بمكتبة أن أفضل بيني يسجن، كما توجد منه نسخة عند الشيخ الثميني بتونس ونسختان بمكتبة الباروني بجربة.[1]

تلخيص كتاب القسمة

هو مخطوط قيم الفائدة، عظيم المنفعة لأنه يتناول موضوع نظرة الشريعة الإسلامية إلى بعض المعاملات التجارية بين الشركاء، وكيفية القسمة بينهم قسمة عائلة إذا احتاجوا إلى ذلك، وهذا المخطوط يوجد في أغلب النسخ مرتبطا بمخطوط أصول الأرضيين، توجد منه نسختان في جربة، ونسخة منه في جادو ونسخة منه بمكتبة الآباء البيض بغرداية، وكذلك نسخة بمكتبة الشيخ أطفيش. ويقال إن له كتابين آخرين هما كتاب الجنائز، مسائل الأموات ولكن لم يعثر لهما على وجود سواء في جربة ونفوسة أم في ميزاب، وما يمكن قوله إن أبا العباس ترك من المصنفات ما يدل على علم غزير وقد تضلع في الفقه بصفة خاصة.[2]

2 وفاته:

أقام أبو العباس بعد رحيله عن تمولست بأريغ في قرية أجلو الغربية[3] وقد بلغ أبو محمد ان ابن أخيه أنه يحتضر وكان قد استخلف أبو موسى على تنفيذ وصيته، فجاء أبو

[1] الفرسطائي، المصدر السابق ،165

[2] كريب عبد الرحمن، مقال بعنوان فقه العمران في المغرب الإسلامي في المذهبين المالكي والإباضي، جامعة ابن خلدون تيارت، ص42

[3] اجلو الغربية: هي قرية قرب بلدة عمر حاليا في الجنوب الجزائر الشرقي. للمزيد ينظر على يحي معمر، المرجع السابق، ص351

محمد مبادرا إلى اجلو الغربية فوجدوه في دار يحي بن جعفر، فأخبروه بقدومه هو ومن معه فقال أتوني به وبأصحابه، فلم يدخلوا عليه إلا وقد توفي، وكان قد أوصى بأن يصلي عليه أبو محمد فجهزوه وصلى عليه ودفنوه فلما دفنوه دخلوا وعزى بعضهم بعضا.[1]

وقد تمثل أبو محمد عند دفن الشيخ أبي العباس يقول الشاعر:

كفي الخليلين أن الأرض بينهما هذا عليها وهذا تحتها بالي[2]

وكانت وفاة أبو العباس في يوم الخميس التاسع من ذي الحجة سنة أربع وخمسمائة (ت 504هـ/1111م). ويذكر أنه دفن في تين يسلي[3] إلى جانب والده وما يزال قبراهما موجودين حتى الآن.[4]

المبحث الثاني: كتاب القسمة وأصول الأراضين

1 التعريف بالكتاب

هو كتاب يهتم بالتراث الإباضي والفكر الإباضي، كان من أول اهتمامات جمعية التراث، وهو مقسم لجزأين جزء للقسمة وجزء الأصول الأراضين.

أن هذا الكتاب يحتوي على كل أجزائه التي وضعها له المؤلف أبو العباس الفرسطائي في القرن الخامس هجري الحادي عشر ميلادي، يوم أملاه وصنفه[1]، ويتكون هذا الكتاب من محاور وهي:

[1] الفرسطائي، المصدر سابق، ص 52

[2] الدرجيني، المصدر سابق، ص 445

[3] عطابي سناء، مقال بعنوان تطور فكر التمدن وانتاج فقه العمران في الغرب الاسلامي ما بين القرنين(2-4ه) جامعة قالمة، ص15

[4] الفرسطائي، المصدر السابق، ص136

الشركة والقسمة

حقوق الطرق ومسالكها

حقوق إنشاء القصر وبنيانه

حقوق السقي بماء المطر

نزع المضرات وإثباتها

حقوق المشاع

حقوق الحريم ونزع الأشجار ...

وهذا الكتاب القسمة وأصول الأراضين يحتوي على مجموعة هامة من الأحكام الفقهية في مختلف أجزائه وهو بعد بمثابة المرأة لواقع الجبال والواحات والتي شهدت إعادة تنظيم من بناء القصور وعمارة الأرض واستغلال محكم للموارد المائية.[2]

وهو مقسم إلى ثمانية أجزاء وكل جزء يحتوي على أبواب وكل باب يحتوي على مجموعة من المسائل وهذا التقسيم هو نفسه الذي وضعه الشيخ عبد العزيز الثميني في كتابه التكميل والذي جاء بعد المؤلف أبي العباس بتسعة قرون كاملة وقد جاءت أجزاء الكتاب من خلال الفهرس على النحو التالي:

تناول أبو العباس في افتتاح كتابه ضبط المصطلح الشركة وبياناً لأنواع الشركات وأحكامها، ثم إلى قسمة المال المشترك وأنواع المال الذي يجوز قسمته ومالا يجوز، كذلك قسمة المال المشاع وقسمة الماء وما يقع من الخطأ في قسمة المواريث.[1]

[1] ابو الربيع، المصدر السابق، ص154

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص152

وفي الجزء الثالث تطرق المؤلف إلى أحكام العمران، حيث افتتحه بأحكام الطرق ومسالكها وأنواعها والثبات الطريق الأصحاب العمارات والمساكن وكيفية إنشائها، كما تطرق للبساتين والطرق والقناطر، ثم أردف مسألة أحكام الميزاب، وبابا للأحكام إنشاء القصر وبنيانه. وخصص الجزء الرابع لبناء القصر من أحكام وحقوق أهل القصر، من بناء وحماية لسكانه، ثم تطرق للأحكام بناء البيوت والدور والقصر. وعرج في الجزء الخامس للأحكام المياه من عمارة الأرض بماء المطر وما يتصل بالانتفاع بالماء وما قد يحدثه من أضرار على المساكن والمزارع عند فيضانه وانكسار سواقيه وفي الجزء السادس باب خاص بحراثة الأرض بحيث شرح فيه عدة مسائل منها حراثة أرض الغير وأرض المشاع سواء كانت. بالتراضي أو بالتعدي أو بالغلط، وكيف يتم فصل في النزاع بين الشركاء في مسائل الزراعة وحراثة الأرض.[2]

2 تعريف العمران والنمط الواحي

1 تعريف العمران

قال تعالى: {...واستعمركم فيها...}[3] وقال تعالى: {... وعمروها أكثر مما عمرها...}[4] وقال كذلك: {... وعمارة المسجد الحرام...}[5] إذن فالعمران هو مطلب ديني رباني قبل ان يكون مطلب إنساني وعليه يعرف العمران لغة العمائر جمع عمارة أو عمارة بمعنى عمارة الأرض، وهي فوق البطن من القبائل أولها الشعب. ثم القبيلة تم البطن ثم الفخذ وهو

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص182

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص204

[3] سورة هود الآية رقم 60

[4] سورة الروم الآية رقم 9

[5] سورة التوبة الآية رقم 19

نقيض الخراب وما يعمر به البلاد ويحسن حاله بواسطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي، وحضارة وعمران، أي حركة وأعمال وتشيد وتمدن، العمران هو مصدر من عمر الأرض يعمرها عمارة وعمرانا، ومن باب عمارة الأرض يقال عمر الإنسان الأرض عمارة، والمعمورة من عمرت والاسم والمصدر العمران.[1] أما اصطلاحا فالعمران هو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشيرة أو اقتضاء الحاجات، لما في طبائعهم من التعاون على المعاش ومن العمران ما يكون بدويا، ويكون في البوادي وضواحي الجبال وأطراف الرمال، ومنه يكون حصريا وهو عمران الأمصار والقرى والمدن، وقد ربط ابن خلدون بين العمران وميل الإنسان إلى التمدن في قوله: ولابد من الاجتماع لأن الاجتماع الإنساني ضروري، وهو أيضا المكان الذي يوجد فيه السلطان يقيم الحدود وقاض ينفذ الأحكام، وهو أيضا الاستقرار في رقعة جغرافية بصفة دائمة، والعمل على إقامة بنيان وتأهليها بالسكان، والعمل على استقراره.[2]

2 تعريف الواحة

هي جزيرة أو منطقة صغيرة في الصحراء مرتبطة بوجود الماء وراودت الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية كالتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، الجدل في تعريفها وتنفق جل المصادر على أن كلمة الواحة ترجع إلى اللغة المصرية، بحيث انتقلت إلى اللغات الأجنبية عن طريق الإغريق. وبالخصوص اللغة العربية فلم تستعمل الكلمة في كتب الرحالة والجغرافيين المسلمين عكس كلمة الصحراء. لكنها استعملت للدلالة على الأماكن الخاصة بالأعراض الزراعية والخصية، وظلت هذه التسمية لسنوات طويلة مبهمة ونادرة الاستعمال، ويعزى ذلك إلى تحوير المصطلح (الواحة) إلى

[1] سيد بسيوني، فن العمارة، مكتبة لكل بيت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2007، ص7

[2] يحي وزيري العمارة الإسلامية والبيئة عالم المعرفة عند 304، مطابع السياسة الكويت، يونيو 2004، ص 23

تسميات أخرى كالقفار الفيافي الخلاء، الصحراء ثم الجزيرة والجزائر للتعبير عن الواحات الصحراوية.[1]

ومن بين التعاريف الاصطلاحية التي حاولت إعطاء مفهوم دقيق ومبسط المفهوم الواحة تذكر على سبيل المثال: أولا، هي الماء الدائم الجريان في أغلب فصول السنة، وبمعنى آخر المكان المخصص للزراعة بالصحراء أو المكان الخصب بها أيضا، تعرف بالقلب النابض لمنطقة صحراوية جرداء، ومركز خاص لمنطقة شاسعة معزولة ومطوقة من سائر الجهات باستثناء جهة واحدة. وأحيانا تعني مجالاً أخضر، تتميز بمناخها المحلي ونظامها الزراعي الكثيف والمتنوع وسط محيط نباتي وبكثافتها السكانية العالية وتنوع الأنشطة الاقتصادية. وفي مقابل هذا، تعتبر الواحة مجال مفتوح تعني لحضارة تجاوزت البدائية غير نمط العيش والاستقرار وبناء القصور وإقامة تجارة مزدهرة، كما أنها فضاء المزاولة الزراعة والاستقرار وسط محيط قاحل ويطلق عليها ببلاد النخيل والتمر، ومعجزة الماء أو المجتمع السقوي، ويعود تاريخها إلى فترات تاريخية قديمة بالمغرب. وقد انتظرنا كثيرا الدراسات التي وثقت شجرة النخيل وصول العرب إلى شمال إفريقيا.[2]

والى جانب هذه التعريفات هناك اتجاهات أخرى ترى بأن الواحة ليست ظاهرة صحراوية حتمية، بل هي نتاج تفاعلات طبيعية وإبداعات بشرية عبر التاريخ والزمان، وتمثل مشهدا تراثيا وثقافيا وإنسانيا عالميا. وإجمالا، يمكن تقسيم الواحة إلى نوعين أولاء الواحات ذات الخصائص السوقية الزراعية كواحات آسيا الوسطى والنيل وتسمى بالواحات الباردة، وثانيا، واحات القوافل التجارية التي تقع في ممرات طبوغرافية ضيقة ومواقع استراتيجية مهمة، وهي واحات فقيرة الموارد الطبيعية، يرتبط مصيرها بمياه الأودية وتعاني

[1] رشيد صديق، مقال بعنوان العمارة الواحية بالجنوب المغربي، مجلة الثقافة الشعبية البحرين، العدد61، ص24

[2] حسن حافظي علوي، واحات بلاد المغرب من القرن 24 / 10م إلى القرون اللهـ / 14 م، أطروحة لنيل دكتورة الدولة في التاريخ 2004-2005، ج 1، ص71

من قساوة المناخ والفحولة وتسلط الراحل، إذن فالواحات في أماكن للذاكرة تختزن أجزاء مهمة من التاريخ الطبيعي والثقافي والحضاري.[1]

3 أهمية الكتاب

كتاب القسمة وأصول الأرضيين عني بالمعلومات القيمة عن العمارة الإسلامية التي عرفتها البيئة الإباضية. في القرن الخامس الهجري، وما قبله ومن ذلك الحديث عن القصر، الشارع الزقاق والسكة، والغرف والفنادق والبيوت والمسجد والقنطرة والزرائب والجسر، وقد بين ما يتعلق بها من حقوق وأحكام معتمدا في ذلك على القواعد الشرعية مثل: لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، مصلحة الجماعة مقدمة على مصلحة الفرد التعارض، مبدأ سد الذريعة الوسائل تأخذ حكم الذرائع وغيرها من القواعد التي اتخذها أبو العباس أصولا الأحكام الأموال وعمارة الأرض.[2]

هو كتاب في فقه العمارة الإسلامية فيه مادة قيمة عكست تأثر المؤلف بالبيئة الصحراوية التي عاش فيها. وقد احتوى معلومات خاصة بمختلف المنشآت المائية من جهة وكيفية استغلالها واستغلال مختلف الموارد المائية من جهة أخرى. كما تحدث الفرسطائي الذي عاش فترة من حياته في المنطقة الجنوبية المغرب الأوسط في أربع وورجلان عن منشئات الري التي وضعها سكان الريف أو التي كانت من وضع السلطة

[1] حسن حافظي علوي دراسات صحراوية الماء والأمل والتجارة، تصدير محمد الناصري دار أبي رقيق الطباعة والنشر الرباط، الطبعة الأولى 2014، ص 78

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 9

واستفاد هؤلاء منها، وتضم منشآت التجميع والتي تعرف بالمساقي ويقصد بها المساحة التجميعية لمياه الأمطار، وقد أوضح الكثير من الأحكام الخاصة بهذه المنشآت.[1]

هذا الكتاب بين كيف تكون الشركة بين الناس وفيما يشتركون، وكيف يقسمون الحقوق والواجبات بمنتهى النزاهة فيما قل منها أو كثر، وهناك مباحث تتحدث عن الطرق وما يعتبر مبادئ القانون المرور وأولوياته وكيف تقسم المياه ولو كانت من نهر دائم الجريان وكيف تأخذ منه وكم يجوز منها وما ينبغي أن يصنع بذلك الماء عند السقي به أو عند صرفه عن الأرض المسقية.[2]

كما أن هناك أبوبا وفصولا عن الحريم[3] في مختلف المجالات: حريم الأغصان والعروق، حريم السواقي والمفاصل الخنادق والعيون والآبار والأنهار والبحار والأسوار والمساجد والمقابر كما احتوى فصولا كذلك. عن المضرات كيف تثبت أو تنزع وعن نظام الغراسة وإحياء الموات وعن أحكام المشاع، وقد كان الأفراد ملتزمين بالقوانين والأحكام يعملون على اجتناب مضار الآخرين ولو بأيسر مضرة، فكانوا يمنعون الميزاب[4] أن يرفع فوق موضعه حتى لا يكون في ذلك إطلاع على عورات الجار.[5]

[1] علوش وسيلة، الثروة المالية في ريف المغرب الأوسط خريطتها، منشأتها، استغلالها من القرن 1هـ إلى نهاية القرن (6هـ) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، اشراف: إبراهيم بحارة قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2 ،2013، ص 9

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 30

[3] الحريم: تعني المساحة التي تكون محرمة التابعة لي مثال البئر او العمران الزراعي لكي تحافظ على هذه المنشآت. للمزيد ينظر محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص216

[4] الميزاب: هو مجرى الماء الذي يوضع فوق أسطح المنازل لي تجميع مياه الامطار. للمزيد ينظر محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ،ص265

[5] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص23

يعتبر من الأعمال النادرة في موضوع العمارة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية وقد برز فضل أبي العباس في تعرضه لكل جوانب العمارة وإصلاح الأرض ودور الإنسان فيها، وما يتعلق بكل ذلك من أحكام أي ما يجوز فعله وما لا يجوز مما يمنع من التنازع بين الناس.[1]

هذا الكتاب نبع ثري يستفيد منه المهندس في معرفة الأصول الفنية للعمارة الإسلامية وهو يهم القاضي في الأمور التي يحكم بها في النزاعات المتعلقة بقضايا الأموال واستغلال الطرق وإنشائها ومعرفة الحريم في البناء، وحقوق الجيران وأهل البلدة.[2]

يحتوي على قوانين وأعراف عين حقوق الناس وواجباتهم نحو بعضهم البعض في المجالين الريفي والحضري من تخطيط شوارع المدن إلى بناء المنازل وحفر الآبار إلى حقوق الأشجار والنخيل والسواقي والشوارع المؤدية إليها، كل هذا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية مما يدل على الحسن الحضاري المدني الذي عرفت به تلك المجتمعات.[3]

هذا الكتاب يبرز ما تمتع به أبو العباس من مواهب في التخطيط وما يتحلى به من عقل منظم وفكر رصين، فهو إذا ناقش مسألة فقهية اهتم بكل التفاصيل والجزئيات، ووقف على العديد من جوانب القضية المعالجة.[4]

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص36

[2] نفسه، ص15

[3] نفسه، ص21

[4] نفسه، ص42

أسهمت المؤلفات الفقهية في ضبط قواعد توزيع التركات والعقارات وفق أسس شرعية متقنة، حيث جاءت كتاب القسمة وأصول الأراضين كأحد الأعمال التي ساعدت في تنظيم هذه العملية بأسلوب دقيق يجمع بين الأحكام الفقهية والطرق الحسابية. وقد نشأ مؤلف هذا العمل في بيئة علمية ونهل من كبار الشيوخ مما مكنه من تقديم رؤية متكاملة حول قسمة المواريث والأراضي. ولم يقتصر تأثير هذه القواعد على المجال الفقهي فحسب، بل امتد ليشمل النواحي العمرانية، حيث أسهمت في تنظيم الملكيات وتخطيط المدن وفق معايير تحقق العدالة والاستقرار الاجتماعيين.

الفصل الأول

الإطار التاريخي والجغرافي

للعمران الواحي جنوب المغرب الاوسط

المبحث الاول: البيئة الجغرافية للعمران الواحي

المبحث الثاني: الإطار التاريخي لتنظيم الواحات

تمهيد الفصل الأول

يُعد العمران الواحي أحد الأنماط العمرانية الفريدة التي نشأت في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، حيث تكيّف الإنسان مع البيئة القاحلة عبر تطوير نظم زراعية ومائية متقدمة. وتمثل الواحات في جنوب المغرب الأوسط نموذجًا مهمًا لهذا النوع من العمران، إذ لعبت دورًا بارزًا في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة. ويقتضي فهم العمران الواحي النظر في العوامل الجغرافية التي أسهمت في نشأته، إلى جانب الإطار التاريخي الذي حدد أسس تنظيمه وتطوره عبر العصور.

يتناول هذا الفصل دراسة العمران الواحي في جنوب المغرب الأوسط من خلال مبحثين: الأول يركز على البيئة الجغرافية التي أثرت في نشأة الواحات وامتدادها، والثاني يستعرض الجوانب التاريخية التي شكلت تنظيم هذه الواحات عبر الفترات المختلفة، سواء من حيث البنية الاجتماعية أو الإدارية أو الاقتصادية.

المبحث الأول: البيئة الجغرافية للعمران الواحي

يقع جنوب المغرب الأوسط (حاليًا جنوب الجزائر) ضمن المناطق الصحراوية التي تتميز بطبيعة قاسية ومناخ جاف، حيث تمتد الواحات كجزر خضراء وسط الصحراء، معتمدة على الموارد المائية الجوفية والعيون الطبيعية، وتشمل هذه المنطقة عدة واحات رئيسية مثل توات، قورارة، تديكلت، مزاب، وورجلان، التي تطورت كمراكز حضرية مهمة بفضل استغلال المياه الجوفية والأنظمة التقليدية للري[1] مثل الفقارة.[2]

[1] ابراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، الدار التونسية للنشر، تونس1977، ص37

[2] الفقارة: الفقارة عبارة عن مجموعة من الآبار المتسلسلة والمترابطة بقنوات يتم شقها في باطن الأرض تبدأ من مكان مرتفع ثم تنحدر ببط، حيث تتجمع المياه وتسير في مجرى إلى المكان الرئيسي حيث يخرج الماء على السطح ثم هناك يتم توزيعه على الملاك بطريقة عادلة يقوم بها شخص يعرف بالكيال، ويذهب في سواقي إلى احواض السقي البساتين. للمزيد ينظر: عبد الله مولاي اسماعيلي، الفقارة واليات توزيع الماء بتوات النشأة والتطور، ص 52 .

المطلب الاول: الخصائص الطبيعية والبيئية لواحات جنوب المغرب الأوسط

تمتاز المدن والتجمعات العمرانية في المناطق الصحراوية حسب الفرسطائي بطابع خاص يميزها عن الأنماط الحضرية التقليدية المتبعة في غيرها. ويعتمد تخطيط هذه التجمعات بشكل وثيق على فهم العلاقة الفريدة بين المدينة الصحراوية وبيئتها المحيطة، حيث تؤثر هذه العلاقة على شكل هذه المناطق وطابعها، مما يمنحها خصوصية تميزها عن غيرها[1].

العمارة الواحية في جنوب المغرب الأوسط هي نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الطبيعية، البشرية، الاجتماعية والثقافية، والتي ساهمت جميعها في تشكيل خصائصها الفريدة. فهي ليست مجرد نمط معماري، بل هي تعبير عن هوية ثقافية وحضارية تأثرت بمحيطها الجغرافي والمناخي، فضلاً عن التأثيرات الاجتماعية والتاريخية والسياسية. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربعة محاور رئيسية هي: العوامل الطبيعية، العوامل البشرية، العوامل الاجتماعية، وعوامل أخرى تشمل التأثيرات الدينية والتشريعية والحضارية[2].

*المناخ والتضاريس وتأثيرهما على العمارة الواحية

يعد المناخ حسب الفرسطائي من أكثر العوامل تأثيرًا في تشكيل العمارة الواحية، حيث تقع الواحات في مناطق تتميز بمناخ صحراوي حار، يتميز بدرجات حرارة مرتفعة نهارًا وانخفاض شديد لدرجات الحرارة ليلًا. يتطلب هذا المناخ تصاميم معمارية توفر توازنًا بين

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص225

[2] نفسه، ص122

التهوية والحماية من الحرارة الشديدة، وهو ما انعكس في بناء القصور والقصبات الطينية السميكة التي تعمل كعازل حراري طبيعي.[1]

* الحرارة والاشعاع الشمسي

تؤدي الحرارة المرتفعة والإشعاع الشمسي القوي إلى الحاجة إلى تصاميم معمارية تحمي سكان الواحات من التأثيرات السلبية لأشعة الشمس. لذا، اعتمد المعماريون الواحيون على الجدران السميكة التي تخزن الحرارة خلال النهار وتطلقها تدريجيًا خلال الليل، مما يساعد في تلطيف الأجواء داخل المباني، مع زيادة سمك الجدران الخارجية، حيث تتراوح بين 50 سم الى 70 سم لتحقيق العزل الحراري التام للمبنى. [2]

تُعد درجة الحرارة أحد أهم عناصر المناخ، إذ تتفاوت من منطقة إلى أخرى وفقًا لكمية الإشعاع الشمسي الذي تستقبله الأرض، وكذلك كمية الإشعاع الصادر منها. تلعب خطوط العرض دورًا رئيسيًا في توزيع درجات الحرارة، حيث تحصل المناطق الواقعة على نفس خط العرض على كمية متساوية من أشعة الشمس[3].

وبالنظر إلى موقع المنطقة ضمن نطاق الصحراء الكبرى، حيث تمتد بين خطّي عرض 26° و30° شمالًا، فإنها تتعرض لمعدلات عالية من الإشعاع الشمسي. نتيجةً لذلك، تتميز هذه المنطقة بمناخ صحراوي جاف يتميز بشتاء بارد جدًا وصيف شديد الحرارة، حيث قد تصل درجات الحرارة في الظل أحيانًا إلى 50درجة مئوية .إضافةً إلى ذلك، يتميز هذا المناخ بندرة الأمطار وقلة الرطوبة وهبوب الرياح القوية، وهي كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على درجات الحرارة.وتعرف الرياح بأنها تيارات هوائية تتأثر

[1] سميرة جمال جميل، المرجع السابق، ص 35

[2] بكير بن سعيد أعوشت، المرجع السابق، ص ص 21. 22

[3] نفسه، ص245

بالضغط الجوي ودرجات الحرارة، وتلعب دورًا هامًا في تشكيل المناخ الصحراوي للمنطقة.[1]

ومن أبرز أنواع الرياح التي تؤثر على المنطقة:

رياح الخماسين :وهي رياح حارة محملة بالغبار والرمال، تهب من الجنوب، وتكثر خلال شهر فبراير.

رياح السيروكو :تنتشر بكثرة في المنطقة، وتسهم بشكل مباشر في تكوين الكثبان الرملية، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين حركة الرياح والتغيرات في درجات الحرارة[2].

يرى الفرسطائي أن المناخ من أبرز العوامل البيئية المؤثرة في تشكيل العمارة، حيث لعب دورًا أساسيًا في تصميم المدن وتحديد أنماطها العمرانية. فعمارة المناطق الجافة تختلف جذريًا عن عمارة المناطق الممطرة، مما انعكس على تخطيط الشوارع وتوجيهها لتتلاءم مع الظروف المناخية السائدة، على المستوى التخطيطي، استند تصميم التجمعات السكنية إلى عناصر البيئة والموقع الجغرافي لتحقيق توازن مناخي يضمن الراحة للسكان.و في المدن الساحلية، تم تصميم الأبنية على شكل مصاطب متدرجة للاستفادة من نسيم البحر المنعش، في حين أن المناطق الواقعة في الوديان العميقة اعتمدت على المنحدرات الجغرافية لتعظيم استفادة المباني من أشعة الشمس الشتوية، مما يساهم في تحقيق مناخ أكثر اعتدالًا ورطوبة، وقد شكلت هذه التحديات المناخية اختبارًا حقيقيًا لكل

[1] سليم فجال، المرجع السابق، ص 17

[2] نفسه، ص 126

مـن المهندسـين المعمـاريين والمخططـين العمـرانيين، الـذين سـعوا لإيجـاد حلـول مبتكـرة تتناسب مع طبيعة كل منطقة[1].

نظرًا لوقوع المنطقة في نطاق مناخ صحراوي جاف، فقد فرضت الظروف البيئية تأثيرًا واضحًا على العمارة المحلية، مما دفع أهل المنطقة إلى ابتكار حلول معمارية تسهم في تحقيق التأقلم مع المناخ القاسي.[2]

ومن بين أهم هذه المعالجات نذكر:

تم تشييد المباني بشكل متلاصق ومتراص لتقليل تعرض واجهاتها لأشعة الشمس المباشرة والرياح القوية، مما يساعد في خفض درجات الحرارة داخل الأبنية. وقد عُرف هذا النمط في العمارة بما اصطلح عليه بنظام (اللحمة الواحدة)، حيث تسهم الكتل المعمارية المتماسكة في توفير حماية طبيعية من العوامل المناخية.كما تتميز المنازل في هذه المناطق بارتفاع جدرانها الخارجية، مما يتيح لها تظليل أجزاء كبيرة من الأسطح، وبالتالي التقليل من امتصاص الحرارة، مما يساعد في خفض درجات الحرارة داخل الأبنية.وكما حرص أهل المنطقة على أن تكون كتلة المباني في المخطط الأفقي أكبر من مساحة الفراغات المكشوفة، سواءً كانت شوارع أو أفنية داخلية، وذلك لتوفير أكبر قدر من الظل، مما يسهم في خلق بيئة معيشية أكثر راحة في ظل المناخ الحار[3].

يُعتبر تخطيط الشوارع حسب الفرسطائي من الحلول المهمة لمواجهة الحرارة الشديدة، حيث يتم تصميمها بصورة ضيقة ومتعرجة في الغالب لتقليل تعرضها لأشعة الشمس المباشرة، مما يساهم في توفير الظل خلال ساعات النهار، كما أن ارتفاع المباني على

[1] نور الدين بن عبد الله، المرجع السابق، ص 212

[2] محمد بن عبد المنعم الحميري، المرجع السابق، ص462

[3] سميرة جمال جميل، المرجع سابق ص 12

جانبي الشارع ساعد في تحقيق نسبة ظل كافية، مما يخفف من تأثير الحرارة على المشاة[1].

في بعض المناطق الحارة، يتم توجيه الشوارع من الشمال إلى الجنوب لتكون عمودية على حركة الشمس، مما يساعد في الحد من التأثير المباشر لأشعتها. كما أن تصميم الشوارع بصورها الضيقة والمتعرجة يسهم في تنظيم التيارات الهوائية، حيث تعمل كمصفاة طبيعية، مما يسمح بدخول الهواء البارد في الشتاء والحد من التيارات الحارة خلال الصيف، مما يجعل المنازل أكثر تهوية وراحة.[2]

يُعد المناخ من أبرز العوامل البيئية المؤثرة في تشكيل العمارة، حيث لعب دورًا أساسيًا في تصميم المدن وتحديد أنماطها العمرانية. فعمارة المناطق الجافة لها خصائص ومميزات تأخذ في الحسبان، مما ينعكس على تخطيط الشوارع وتوجيهها لتتلاءم مع الظروف المناخية السائدة. على المستوى التخطيطي، استند تصميم التجمعات السكنية إلى عناصر البيئة والموقع الجغرافي لتحقيق توازن مناخي يضمن الراحة للسكان[3].

في بعض المدن القريبة من البحر، تم تصميم الأبنية على شكل مصاطب متدرجة للاستفادة من نسيم البحر المنعش، في حين أن المناطق الواقعة في الوديان العميقة اعتمدت على المنحدرات الجغرافية لتعظيم استفادة المباني من أشعة الشمس الشتوية، مما يساهم في تحقيق مناخ أكثر اعتدالًا ورطوبة، وقد شكلت هذه التحديات المناخية اختبارًا حقيقيًا لكل من المهندسين المعماريين والمخططين العمرانيين، الذين سعوا لإيجاد حلول مبتكرة تتناسب مع طبيعة كل منطقة. نظرًا لوقوع المنطقة في نطاق مناخ صحراوي

[1] يحي وزيري، *المرجع السابق*، ص 98

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ص 133

[3] سميرة جمال، المرجع السابق، ص96

جاف، فقد فرضت الظروف البيئية تأثيرًا واضحًا على العمارة المحلية، مما دفع المعماريين إلى ابتكار حلول معمارية تسهم في تحقيق التأقلم مع المناخ القاسي[1]،

ومن بين أهم هذه المعالجات نذكر:

تم تشييد المباني حسب الفرسطائي بشكل متلاصق ومتراص لتقليل تعرض واجهاتها لأشعة الشمس المباشرة والرياح القوية، مما يساعد في خفض درجات الحرارة داخل الأبنية، وقد عُرف هذا النمط في العمارة الإسلامية بنظام اللحمة الواحدة[2]، حيث تسهم الكتل المعمارية المتماسكة في توفير حماية طبيعية من العوامل المناخية.

ويرى صاحب كتاب القسمة ان تتميز المنازل في هذه المناطق بارتفاع جدرانها الخارجية، مما يتيح لها تظليل أجزاء كبيرة من الأسطح، وبالتالي التقليل من امتصاص الحرارة، مما يساعد في خفض درجات الحرارة داخل الأبنية.وحرص أهل المنطقة على أن تكون كتلة المباني في المخطط الأفقي أكبر من مساحة الفراغات المكشوفة، سواءً كانت شوارع أو أفنية داخلية، وذلك لتوفير أكبر قدر من الظل، مما يسهم في خلق بيئة معيشية أكثر راحة في ظل المناخ الحار[3].

يرى الفرسطائي ان تقليل عدد الفتحات في الجدران الخارجية مع التركيز على وجودها في الأفنية الداخلية، كما تم تصميم الفتحات تكون ضيقة من الخارج ومتسعة من الداخل، مما يسمح بترشيح الهواء الداخل إلى المبنى، والحد من دخول الضوء المباشر، وتقليل تأثير الأشعة الشمسية، مما أدى إلى تشكيل فتحات التهوية .وتم تغطية جزء كبير من الأزقة لتوفير الظل وتعزيز الراحة المناخية في المساحات الخارجية.وينتج عن هذا كله

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص142

[2] يحي وزيري، المرجع السابق، ص 95

[3] نفسه، ص 111

تحقيق التوازن الحراري بين الليل والنهار، من خلال اختيار مواد البناء بعناية، حيث تؤثر هذه المواد بشكل مباشر على مدة انتقال الحرارة من الخارج إلى الداخل. لذلك، تم اعتماد اللبن الطيني كمادة أساسية للبناء نظرًا لقدرته العالية على العزل الحراري، مما جعله يُستخدم على نطاق واسع عبر العصور[1].

يوضح الفرسطائي أن اعتماد الفناء الداخلي المكشوف ليعمل كمنظم حراري، حيث يشكل بيئة وسيطة بين المناخ الخارجي والفراغات الداخلية، كما أنه يعمل مع السطح كمصدر طبيعي للتهوية والإنارة. في المناطق الحارة، يساهم الفناء في إعادة إشعاع الحرارة المخزنة خلال النهار نحو السماء ليلًا، كما يحتفظ بالهواء البارد، مما يساعد في تلطيف درجة الحرارة خلال اليوم التالي، كما استفاد أهل المنطقة من اختلاف درجات الحرارة لتنظيم تدفق الهواء داخل المباني، حيث يسحب الهواء البارد إلى الداخل عند تسخين الهواء في الفناء بفعل أشعة الشمس[2].وتعزيز حركة الهواء داخل المباني من خلال تصميم يعتمد على عنصرين أساسيين: الشوارع الضيقة، التي تسرّع تدفق الهواء، والأفنية المكشوفة، التي تسهم في تحسين التهوية الداخلية.ويتم تحقيق مستوى من الرطوبة في البيئة العمرانية بوسيلتين حسب أبو العباس أولهما تمرير قنوات الفقارة داخل القصر، مما يؤدي إلى تشبع الهواء بجزيئات الماء وإضفاء جو أكثر رطوبة[3].وثانيهما ان يتم تشييد المباني بالقرب من البساتين للاستفادة من المساحات الخضراء في رفع مستوى الرطوبة، كما أسهمت الهضاب المحيطة في تحسين حركة الهواء المنعش.و عمدوا إلى تقليل

[1] يحي وزيري، المرجع السابق، ص 165

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ص 152

[3] بكير بن سعيد أعوشت، المرجع السابق ص 21

استخدام الزوايا القائمة في الجدران الخارجية لتجنب تراكم الرمال عندها، مما يساعد في منع زحف الرمال نحو النسيج العمراني[1].

المطلب الثاني: دور الموقع الجغرافي في تطور العمران الواحي

يعتبر الفرسطائي الموقع الجغرافي عاملاً رئيسياً في تشكيل نمط العمران الواحي وتوجيه مسارات نموه. في المناطق الواحية، يؤثر القرب من الموارد المائية، والظروف الطبوغرافية، والمناخ القاحل على توزيع السكان وأنماط البناء، مما يجعل التخطيط العمراني يتسم بخصوصيات تختلف عن المناطق الحضرية التقليدية. تتميز الواحات بموقعها في بيئات قاحلة وشبه قاحلة، حيث تعتمد الحياة فيها على الموارد المائية القليلة، مثل الأودية والعيون الجوفية. وقد أدى هذا العامل إلى نشوء القصور والقصبات كمراكز سكنية تقليدية تتميز بكثافة عمرانية مرتفعة وتصميمات معمارية متكيفة مع البيئة المحلية. غير أن التحولات السكانية والاجتماعية في العقود المتعاقبة، وخاصة الهجرة القروية، أدت إلى تغييرات جذرية في أنماط العمران الواحي، حيث برزت ظاهرة الامتداد العمراني العشوائي[2].

وشكل الموقع الجغرافي عامل جذب خصوصا من الناحية الأمنية والطبيعية بدرجة اقل فالعامل الطبيعي بتوفر الماء العامل الأساسي للحيات أدى بعديد الأشخاص للوفود إلى الواحات وإضافة إلى أمنها وبعدها من مراكز الصراع الدائر بين مراكز الحكم وكذالك توفر المعيشة في الواحات بصورة جيدة أدت إلى جذب الساكنة إليها في تلك الفترة أيضا وتطور العمران في الواحات بسبب العامل الطبيعي المختلف من توفر المياه والكلاء العديد من العوامل الطبيعية أدت إلى تطور العمران الواحي واتساع دائرة الساكنة وزيادة

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص241

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص135

المدن والقصور[1]. في مركز تارميكت بإقليم الغزوات[2]، على سبيل المثال، شكّل المهاجرون من القصور والقصبات القروية النسبة الأكبر من ساكنة المناطق العشوائية، حيث فضّلوا الاستقرار في الضواحي القريبة بسبب سهولة الوصول إليها وإمكانية الحفاظ على الروابط الاجتماعية والاقتصادية مع مناطقهم الأصلية، وقد أدى هذا الامتداد العشوائي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية وخلق تحديات تخطيطية كبرى[3].

المبحث الثاني: تاريخية التنظيم الواحي

المطلب الاول: نشأة وتطور العمران الواحي في جنوب المغرب الاوسط

يعتبر العمران الواحي في جنوب المغرب الأوسط استنادا لكتاب القسمة نموذجًا متميزًا يعكس التأقلم البشري مع الظروف الطبيعية القاسية التي تفرضها البيئة الصحراوية. يتميز هذا العمران بتنوع أشكاله ووظائفه، حيث نجد القصور والقصبات والمخازن الجماعية، إلى جانب الأسواق والمساجد والمدارس العتيقة، التي لعبت جميعها أدوارًا رئيسية في حياة المجتمعات الواحية. وهذه المنشآت المعمارية لا يمكن فصلها عن السياق البيئي والاجتماعي والثقافي الذي نشأت فيه، فهي تمثل مرآة للطابع المحلي والتراث الأصيل للمنطقة.و تطور العمران عبر العصور و بمختلف الأزمنة و الحقابات التاريخية المتعاقبة عبر المنطقة أدت إلى تطور رهيب في المنظومة العمرانية في الجنوب الواحي في المغرب الأوسط ويتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل القواعد العمرانية للواحات، مركّزًا على القصور والقصبات والمخازن الجماعية، إضافة إلى الأسواق والمساجد والمدارس

[1] بكير بن سعيد أعوشت، المرجع السابق ص 23

[2] اقليم الغزوات هو حاليا منطقة الغزوات بتلمسان وما جاورها للمزيد ينظر كتاب يحي بوعزيز، تلمسان عاصمة المغرب الاوسط، ص23

[3] ساليمي نور الدين، المرجع السابق، ص 161

العتيقة، كما سيتم التطرق إلى الأدوار التي لعبتها هذه البنايات في مختلف الفترات التاريخية، ومدى تأثرها بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة عبر العصور. [1]

كما أعطى المعمار الإسلامي للحيز الذي يعيش فيه المسلم نصيبه من الاهتمام، وبين فيه ما يجب أن يعتمد كفقه الأولويات الضرورة ثم الحاجة ثم التحسين؛ وكذا إعمال مبدأ جلب المنفعة ودفع المضرة في البناء فنقرأ مثلا في أسس اختيار مواضع البناء ما قاله ابن خلدون: «ما تجب مراعاته في أوضاع المدن أصلان مهما ندفع المضار وجلب المنافع ... وجلب المنافع يتأتى بمراعاة أمور منها توفر المياه وطيب المرعى وقرب المزارع الطيبة لأن الزرع هو القوت والشجر للحطب والخشب ... » [2]ويصاحب هذا الأساس مراعاة الكليات الخمس: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال

أولًا: القصور

القصور هي إحدى أبرز المنشآت المعمارية التي تميز العمران الواحي في جنوب المغرب الأوسط[3]، ويشير مفهوم القصر في اللغة إلى (المنزل) أو (المبنى المشيد بالحجر)[4]، وقد ورد في معجم لسان العرب أن القصر هو (البيت الضخم العالي المحصن)، ويُجمع على مجموعة منازل[5]

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص232

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص621 .

[3] ابن منظور، المصدر السابق، ص 411.

[4] محمد عاصم رزق، معجم المصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص 127-120

[5] ابن منظور، المصدر السابق، ص413

أما اصطلاحا فإن القصر يشير إلى تجمع سكني متكامل[1] محاط بأسوار عالية ويحتوي على أبراج للمراقبة[2]، ويُبنى عادة في مواقع استراتيجية مرتفعة توفر له الحماية والأمان[3].

توجد القصور في المناطق الواحية الممتدة بين جبال الأطلس والصحراء الكبرى، وتعد بمثابة مدن صغيرة تحتضن مجتمعات متنوعة من حيث الخلفية العرقية والثقافية، لكنها تتشارك في المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بنيت هذه القصور وفق تصاميم تتماشى مع الظروف البيئية القاسية، حيث توفر الحماية من العوامل الطبيعية كحرارة الصيف القاسية وبرودة الشتاء، فضلًا عن كونها درعًا دفاعيًا يحمي السكان من الهجمات الخارجية[4].

يتألف القصر من عدة مكونات رئيسية، من بينها:

*السور الخارجي وهو جدار ضخم يحيط بالقصر ويوفر الحماية من الاعتداءات الخارجية، أشبه بنظام أكادير وايغرم مما يوضح تشابه العمارة الواحية[5]

*الأبراج الدفاعية توجد على زوايا القصر أو مداخل المدينة، وتستخدم للمراقبة والدفاع.

[1] أحمد مولود أيده الهلال، مدن موريتانيا العتيقة: قصور ولاتة وودان وتشيت وشنقيط، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 2014، ص 35.

[2] .L, leluraux, Le Sahara, ses oasis, instruction de Léon carrée, édition Bacouier, Alger, 1934, p 47.

[3] R, capot Rey, Greniers domestique et grenier fortifies au Sahara le cas de Gourara, travaux de l'institut de recherches sahariennes, T 14, 1956, p 1151.

[4] علي الحملاوي، قصور منطقة جبال العمور (سفح الجنوبي): دراسة تاريخية أثرية، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000، ص-ص 59 -60 .

[5] عبد العزيز بن عبد الله، سوس بوابة الصحراء (سوس الأقصى وسوس الأدنى: المغرب كله)، د ط، د د ن، 2004، ص 371.

*الأزقة الضيقة تساهم في تقليل تأثير الرياح الساخنة وتحافظ على درجات حرارة معتدلة داخل القصر.وتلعب الساحات العامة دورًا محوريًا في الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان.

*ويمثل المسجد ودار القبيلة القلب الروحي للقصر، بينما تعد دار القبيلة مركزًا إداريًا واجتماعيًا مهمًا[1].

*المخازن أماكن لتخزين المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية، مما يضمن الأمن الغذائي للسكان.وتُبنى القصور عادةً باستخدام مواد محلية مثل الطين والتبن والحجر، مما يجعلها متكيفة مع البيئة الصحراوية من حيث العزل الحراري والتجانس مع الطبيعة المحيطة[2].

ترجع أصول بناء القصور في جنوب المغرب الأوسط إلى العصور القديمة، حيث استخدمت كمراكز سكنية واقتصادية وتجارية، خلال العصور الإسلامية، ازدهرت القصور كمراكز حضرية متطورة، خصوصًا في عهد المرابطين والموحدين الذين عززوا البنية التحتية لهذه المناطق، فازدادت أهميتها الاقتصادية وأصبحت محطات رئيسية في تجارة القوافل العابرة للصحراء. ومع مرور الزمن، تطورت القصور بفضل التفاعل الثقافي مع مختلف الحضارات الوافدة، مما أضفى عليها مزيجًا من العناصر المعمارية المحلية والعربية والإسلامية. فغدت القصور ليست مجرد تجمعات سكنية، بل نموذجًا متكاملًا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الواحات[3].

ثانيًا: القصبات

[1] محمد أيت حمزة، مادة القصر، معلمة المغرب، ج 19، ص -ص638 -639.

[2] الجمعية المغربية للتأليف والنشر، معلمة المغرب الأقصى، مادة أنواع السكن بالصحراء، ج، 26، ملحق 3، دار الأمان الرباط، ط 1، 2014، ص -ص62 -63.

[3] محمد أمراني علوي، القصور بالجنوب المغربي، مجلة المناهل، ع 88، يناير 2011، ص 213.

القصبة هي بناية محصنة بأسوار متينة تقع بالقرب من الموارد المائية أو داخل مساحات مزروعة[1]، وتستخدم للدفاع وحماية السكان والموارد الزراعية من الاعتداءات. تُعرف أيضًا باسم (القصيبة) أو (الكصابي)[2]، وتعد رمزًا للسلطة المحلية، حيث كانت مقرًا للحكام أو القادة العسكريين. تختلف القصبات من حيث الحجم والتصميم، لكنها تشترك جميعها في وظيفتها الدفاعية[3].

وتنقسم إلى عدة أنواع، منها:

القصبات العتيقة التي تعود إلى القرون الوسطى.والقصبات الحديثة التي شيدت خلال الفترة الاستعمارية أو بعدها.والقصبات المحصنة المزودة بأسوار وأبراج دفاعية قوية[4].

تتألف القصبة من عدة عناصر معمارية تضمن وظيفتها الدفاعية والاجتماعية، مثل:

*السور الرئيسي يوفر الحماية ويمنع تسلل الأعداء[5].

*الأبواب المحصن تمنع الدخول غير المرغوب فيه، وتحتوي على أنظمة دفاعية متطورة[6]

*الساحة داخلية تستخدم كمكان لتجمع السكان أو إقامة الاحتفالات.

*المخازن أماكن لحفظ الغذاء والأسلحة في حالة الحصار.

[1] رشيد صديق، التراث المعماري في مناطق الأطلس والجنوب، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية، قسم جرد التراث الثقافي، 1990، ص 9.

[2] حسن حافظي علوي، سجلماسة وإقليمها، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998، ص 114.

[3] عثمان عبد الستار، المرجع السابق، ص354

[4] عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق، ص-ص 16-17.

[5] الجمعية المغربية للتأليف والنشر، المرجع السابق، ص 6633.

[6] عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، ج 5، د ط، ص 132.

*مقر الحاكم وهو الجزء المخصص لإقامة القائد أو ممثل السلطة المحلية.

لعبت القصبات دورًا أساسيًا في التاريخ السياسي والعسكري للمنطقة، حيث كانت مراكز للسلطة ومواقع دفاعية تحمي السكان من الغارات القبلية والهجمات الخارجية. وقد ساعدت في تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال توفير أماكن للسكن والعمل وإدارة شؤون القبائل. مع مرور الزمن، فقدت القصبات جزءًا من وظيفتها الدفاعية، لكنها لا تزال تحتفظ بأهميتها التاريخية والتراثية، حيث تشكل أحد أبرز معالم العمارة الواحية التقليدية التي تجذب الباحثين والسياح المهتمين بالتراث الثقافي للمنطقة[1].

المخازن الجماعية:

تشير بعض الدراسات إلى أن القصور الصحراوية كانت بمثابة مخازن وقلاع تحمي السكان والموارد الطبيعية من الهجمات. ويتميز المغرب الصحراوي بتنوع أنماط السكن والتخزين، التي لا تزال غير معروفة بشكل كامل حتى اليوم[2].

المخزن هو مبنى مخصص للتخزين، يتم تشييده في مواقع محصنة وآمنة داخل الأودية أو على سفوحها، أو في المرتفعات المطلة على السهول لتسهيل مراقبة المناطق المحيطة. تُعرف هذه المخازن في جنوب المغرب الأوسط. [3]

تُعد المخازن الجماعية وسيلة فعالة لحفظ المحاصيل والممتلكات، كما تعكس تنظيمًا اجتماعيًا دقيقًا لدى القبائل والمجتمعات المحلية[4]، وتنقسم إلى عدة أنواع، أبرزها:

[1] عثمان عثمان إسماعيل، المرجع نفسه، ص 126

[2] معلمة المغرب الأقصى، ج 26، ملحق 3، دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى 2014، ص 63.

[3] حسن حافظي علوي، المرجع السابق، ج 3، ص 913.

[4] مبارك أيت عدي، المحفوظ أسمهري، واحات طاطا: سحر المجال وغنى التراث، وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، سلسلة تاريخ ومجتمعات المغرب الصحراوي، DTG société nouvelle، أكدال الرباط 2014، ص 143.

*مخازن الجبال تقع في المرتفعات الجبلية، وتُبنى بالحجارة أو تُحفر داخل الجبال[1].

*مخازن الواحات توجد عند سفوح الأطلس الصغير الجنوبية، وتُشيد باستخدام الطين المضغوط.اما مخازن السهول تنتشر في الهضاب والمناطق السهلية، خاصة في المناطق الزراعية والرعوية[2].

القلاع والحصون:

تعني كلمة (حصن) لغويًا المكان المحصَّن الذي يصعب اختراقه، أما جمعها فهو (حصون)، ويقال حصَّنت القرية أي بني حولها سور لحمايتها. أما اصطلاحًا، فالحصن هو أي مبنى دفاعي يُحيط بمساحة من الأرض ليحميها من الهجمات الداخلية والخارجية، أو منشأة عسكرية مصممة لمقاومة الاعتداءات، تتكون من منطقة محاطة بجدار متين ويوجد بها جنود للحراسة[3].

شهدت العصور الوسطى انتشار الحصون والتحصينات الدفاعية، وكانت تُعرف آنذاك بأسوار المدن[4]، ومع تطور الأنظمة الاجتماعية، تطورت هذه المنشآت الدفاعية وفقًا لحاجات المجتمعات البشرية والظروف المحيطة بها. كما تأثرت بتطور فن العمارة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، مما أدى إلى اختلاف تصميماتها ووظائفها من منطقة إلى أخرى[5].

---

[1] .Salima Naji, Grenier collectifs de l'atlas patrimoines du sud marocain, la croisée des chemins, Casablanca, Maroc, 2006, p 158.

[2] عثمان عثمان اسماعيل، المرجع السابق، ص127

[3] .1 www.dictionary,combridge.org,Retried18-1-2017,edited .

[4] علي بن راشد المديلوي، المرجع السابق، ص 43.

[5] عبد العزيز حميد صالح، القلاع والتحصينات الدفاعية في بلاد الرافدين، المجلة العربية للثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون تونس، السنة 26، ع 50، مارس 2007، ص 11.

الأسواق والأبراج:

لطالما كانت الأسواق والأبراج جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات القديمة، فالسوق لم يكن مجرد فضاء لعرض السلع وبيعها، بل كان ملتقى للحضارات، حيث تختلط الثقافات وتتلاقى المصالح، ويتجسد نبض الحياة اليومية. أما الأبراج، فقد وقفت شامخة على مر العصور، تحرس المدن، وتراقب الأفق، وتحمي ساكنيها من الأخطار المحدقة بهم، سواء أكانت هجمات معادية أم اضطرابات داخلية[1].

السوق:

السوق، في أبسط تعريفاته، هو مساحة يتجمع فيها الناس لتبادل السلع والخدمات. لكنه في جوهره أكثر من ذلك، فهو القلب الاقتصادي لأي مجتمع، حيث تنمو العلاقات الاجتماعية، وتتشكل التحالفات التجارية، ويزدهر الإبداع البشري[2].

من الناحية اللغوية، يرتبط مصطلح (السوق) بالفعل ساق، الذي يحمل دلالة على الحركة والتنقل، في إشارة إلى الدور الحيوي للأسواق في تحريك عجلة الاقتصاد. أما اصطلاحًا، فقد عرّفه المفكرون والمؤرخون، مثل ابن خلدون، بأنه فضاء يضم مختلف الحاجات الأساسية للإنسان، بدءًا من المواد الغذائية، مرورًا بالملابس والمعدات، وصولًا إلى السلع الفاخرة التي تعكس الرفاه الاجتماعي.ولم تكن الأسواق على نمط واحد، بل اختلفت باختلاف احتياجات المجتمعات وتنظيمها. فقد عرفت بعض الأسواق بالاستمرارية

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص320

[2] عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص236

اليومية، بينما انعقدت أخرى في مواسم محددة، تزامنًا مع الفعاليات الكبرى مثل المواسم الدينية أو الأحداث السياسية.[1]

يمكن تصنيف الأسواق إلى:

*الأسواق السنوية حيث يلتقي التجار من مختلف الأقاليم، ويتبادلون السلع النادرة، وتصبح الأسواق ساحة للتفاوض وإبرام الاتفاقيات.والأسواق الموسمية تتزامن مع الأحداث الفلاحية، مثل حصاد المحاصيل، أو مع المناسبات الكبرى، مثل الأعياد والاحتفالات.[2]

.*و الأسواق الأسبوعية وهي الأكثر شيوعًا، حيث تنعقد في أيام محددة من الأسبوع، وتتيح فرصة للمزارعين والصناع والتجار لعرض منتجاتهم[3].

الاسواق اليومية: وهي اسواق يومية تقام في مكان محدد لكي يستفيد الساكنة في طلب احتياجاتهم والزراع والصناع والتجار لطلب رزقهم.[4]

إلى جانب دورها الاقتصادي، ساهمت الأسواق في تشكيل الهوية الجماعية للمجتمعات، حيث كانت تجمع الأفراد من مختلف الطبقات، وتوفر فضاءً للحوار والتفاوض والتعارف. لقد كانت الأسواق مكانًا تُسمع فيه أصوات البائعين وهم ينادون على بضائعهم، وتُعقد فيه الصفقات، وتُروى فيه الحكايات، مما جعلها جزءًا أساسيًا من المشهد الحضاري[5].

الأبراج:

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص 250

[2] عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص240

[3] حسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 1، ط 2، دار المغرب الإسلامي بيروت، 1983، ص 204.

[4] نفسه، ص209

[5] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص 239.

منذ أقدم العصور، كانت الأبراج شاهدة على التحولات السياسية والاجتماعية، فقد شُيدت لتكون خط الدفاع الأول ضد أي تهديد محتمل[1]، الأبراج ليست مجرد مبانٍ مرتفعة، بل هي حصون مصممة بعناية، تتيح رؤية واسعة، وتوفر نقطة استراتيجية للجنود، وتعمل كرمز للقوة والسيطرة[2].

تعددت أنواع الأبراج تبعًا لموقعها ووظيفتها، ومن بينها:

الأبراج الملحقة بالقصور تشكل جزءًا من الحصون الكبرى، وتُستخدم للدفاع عن القصور والمناطق السكنية.وأبراج المراقبة تُقام على التلال والجبال لمراقبة تحركات العدو، ولإرسال الإشارات في حال وقوع هجوم.والأبراج المنفصلة تنتشر في المناطق الساحلية والجبلية، وتكون مستقلة عن بقية البنايات، وغالبًا ما تستخدم كمراكز عسكرية.وتميّزت الأبراج بتصاميم متنوعة، فمنها المربع والمستطيل والدائري، وكل تصميم يعكس البيئة التي شُيد فيها. أما المواد المستخدمة في البناء، فقد اختلفت بين الحجر والطوب والطين المضغوط، وفقًا للظروف المناخية والجغرافية. في واحات المغرب، لم تكن الأبراج مجرد هياكل حجرية صامتة، بل كانت جزءًا من استراتيجية دفاعية متكاملة، تحمي القوافل التجارية من قطاع الطرق، وتؤمن المدن من الغارات المفاجئة. لم تقتصر وظيفة الأبراج على الدفاع، بل كانت أيضًا رموزًا للسلطة، حيث كان الحكام يتخذونها مقرات لإدارة شؤون الرعية، ومراقبة الحدود، وفرض النظام[3].

المساجد

[1] هيثم الأيوبي، المرجع السابق، ص 176.

[2] نفسه، ص180

[3] نفسه، ص154

المسجد لغة :الموضع الذي يسجد فيه، ثم اتّسع المعنى إلى البيت المُتّخذ لاجتماع المسلمين لأداء الصلاة فيه[1]، يُعد المسجد رمزًا أساسيًا في المدن الإسلامية ونقطة مركزية لها، حيث يُعرَّف بأنه أي مكان يُخصص للعبادة،[2] وكان للمسجد دور هام في المجتمع الواحي فكان مركزا للإدارة وكان مكان للصلح وكان دار القاضي والمحكمة في المسجد فكان هو القلب النابض لساكنة واحات جنوب المغرب الأوسط.[3]

المطلب الثاني: العوامل السياسية والإجتماعية في تنظيم الواحات

تُعَدُّ العمارة الواحية حسب الفرسطائي نتاجًا لتفاعل مستمر بين العوامل المناخية والموارد الطبيعية من جهة، واحتياجات الإنسان ومتطلبات نمط حياته من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار القيم والتقاليد المحلية السائدة. وقد قامت هذه العمارة على الحس الإبداعي والخبرة المتراكمة، مستفيدةً من الإرث المعماري والتقني، وتجارب الأجداد المتوارثة في مجال البناء التقليدي، إضافة إلى الممارسات الثقافية والإنتاجية داخل مجتمعات الواحات[4].

يمكن اعتبار العمارة الواحية حصيلة تطور طويل قائم على مبدأ التجربة والخطأ، حيث نشأت استجابةً للظروف البيئية المحلية، مما يعكس إرثًا ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا عريقًا. ولعب المناخ دورًا حاسمًا في تشكيل ملامح هذه العمارة، إذ تم تصميم المباني لتوفير الحماية من الحرارة الشديدة والجفاف، مع اعتماد أساليب بناء تضمن التهوية الطبيعية والعزل الحراري. وقد جاءت هذه العمارة كنتيجة لوعي معماري متقدم، وتخطيط

[1] ابن منظور، المصدر السابق،179

[2] عبد الرحيم غالب، المرجع السابق، ص 331.

[3] نفسه، ص214

[4] توفيق عبد الجواد المرجع السابق، ص321

دقيق، وتنفيذ احترافي، بالإضافة إلى كونها موروثًا ثقافيًا وإنسانيًا متجذرًا ومستدامًا عبر العصور[1].

شهدت العمارة الواحية في المغرب تطورًا ملحوظًا منذ ظهور المساجد الدينية بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلادي، بفضل النشاط التجاري الذي ازدهر في هذه المناطق الصحراوية، مما ساهم في تطور المعمار الإسلامي المغربي. ولم يقتصر هذا التطور على المساجد، بل امتد ليشمل المدارس، التي لعبت أدوارًا دينية وتعليمية وإرشادية[2].

شهدت العمارة الواحية توسعًا ملحوظًا حسب كتاب القسمة، خاصة في بلدان الغرب الإسلامي، مع ظهور أنماط معمارية متنوعة، مثل القصور، والقصبات، والمخازن الجماعية، وغيرها. ورغم اختلاف المناطق الواحية في المغرب، إلا أن العمارة الواحية احتفظت بطابعها المحلي الأصيل، حيث اعتمدت على تقنيات بناء تقليدية ومواد طبيعية متوفرة محليًا، مثل الطابية، والطين، والحجر، والجبس، مما يعكس تقديرًا عميقًا لهذه المواد وقيمتها البيئية والتاريخية في تطور العمارة الواحية[3].

تُعَدُّ العمارة الواحية ثمرة تجربة طويلة في البناء والتكيف مع البيئة المحيطة، حيث تطورت استجابةً للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ورغم تنوع أنماطها ووظائفها عبر الزمن، إلا أنها ظلت تمثل هوية ثقافية راسخة تعبر عن المجتمع الواحي وتاريخه. فالعمارة الواحية في المغرب تعكس الثقافة المادية للمجتمع، وتحمل أبعادًا رمزية

[1] توفيق عبد الجواد، المرجع السابق، ص 286

[2] نفسه، ص401

[3] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 322

وفنية، ذات دلالات ثقافية وتاريخية تعكس الهوية الوطنية والانتماء المحلي للمجتمعات البشرية التي سكنتها[1].

يمكن اعتبار العمارة الواحية انعكاسًا عميقًا للواقع الثقافي والاجتماعي لمجتمعات الواحات، حيث تجسد المهارات والخبرات المتوارثة، وتعكس الإبداع في التصميم والبناء. وقد نشأت علاقة وثيقة بين العمارة الواحية والدين والثقافة، حيث لعبت المؤسسات الدينية، مثل المساجد والمدارس، دورًا محوريًا في توحيد المجتمع وتعزيز هويته الثقافية[2].

[1] عبد الرحيم غالب، المرجع السابق، ص 241

[2] يحي وزيري، المرجع السابق، ص 20.

يظهر من خلال هذا الفصل أن العمران الواحي في جنوب المغرب الأوسط لم يكن مجرد استجابة طبيعية للظروف الجغرافية القاسية، ولا استجابة للظروف السياسية في تلك الفترات، بل كان نتاج تفاعل مستمر بين الإنسان وبيئته، حيث ابتكر السكان المحليون أنظمة متطورة لاستغلال الموارد المائية والزراعية. وقد أثرت العوامل الجغرافية، مثل المناخ والتضاريس والموارد المائية، في طبيعة استيطان هذه الواحات وتوسعها.

أما من الناحية التاريخية، فقد شهد تنظيم الواحات مراحل متعددة، بدءًا من الأنظمة التقليدية التي اعتمدت على الأعراف المحلية، وصولًا إلى التأثيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة بفعل التغيرات الحضارية والتوسع العمراني. ومع استمرار التحولات الحديثة، يظل العمران الواحي نموذجًا مهمًا لدراسة قدرة المجتمعات على التكيف مع بيئاتها وتطوير نظم معيشية مستدامة.

الفصل الثاني

تنظيم وإستغلال الأراضي وعمارة القصور في الواحات من خلال كتاب القسمة وأصول الأراضين

المبحث الأول: نظام القسمة وتقسيم الأراضي

المبحث الثاني: الإدارة الإقتصادية والاجتماعية للعمران الواحي

المبحث الثالث: عمارة القصور

تمهيد الفصل الثاني

يُعَدُّ تنظيم واستغلال الأراضي في الواحات من القضايا ذات الأهمية البالغة، نظرًا لما تمثله هذه المناطق من بيئات زراعية خاصة تتطلب أنظمة إدارة دقيقة لضمان استدامة الموارد المائية والأراضي الخصبة. ومن بين المصادر الفقهية التي تناولت هذه المسائل بعمق، يبرز كتاب القسمة وأصول الأراضيين، الذي يعكس رؤية تشريعية وعملية لإدارة الأراضي الزراعية وتقسيمها، بما يتوافق مع متطلبات البيئة الواحية.

يتناول هذا الكتاب القواعد الفقهية والإدارية التي تحكم توزيع الأراضي بين الأفراد والجماعات، وآليات استغلالها بشكل يضمن تحقيق العدالة والاستدامة. ومن خلال دراسته، يمكن الوقوف على الإطار القانوني والاقتصادي الذي حكم هذه المناطق عبر التاريخ، وكيف ساهمت هذه القوانين في تنظيم الحياة الزراعية وضمان استمرارية الإنتاج في بيئة تعاني من شح الموارد الطبيعية.

المبحث الأول: نظام القسمة وتقسيم الأراضي

المطلب الأول: مفهوم القسمة ودوره في تقسيم الاراضي الزراعية

أولًا: تعريف القسمة لغةً

ورد في لسان العرب أن القَسْم مصدرٌ للفعل "قَسَمَ"، أي جزَّأ الشيء ووزَّعه، فيُقال "قَسَمَهُ" أي فصَّله وجعله أجزاءً، وهي "القِسْمَةُ"[1]. وقد ذكر الجوهري أن "القَسْم" بالكسر يعني النصيب أو الحظ من الخير، كما يُقال "طحنتُ طحناً" والطحن هو الدقيق[2]، وتُعرَف القِسْمَةُ أيضًا بأنها اسمٌ للاقتسام[3]، حيث يُقال: "قاسمه الشيء" أي أخذ كل منهما نصيبه[4]. كما يُقال "قَسَمَ الدهرُ القومَ"، أي فرَّقهم[5].

وتشير مصادر أدب القضاة إلى أن القاضي ينبغي أن يتخذ قساما من أهل الفقه والأمانة حتى لا يميل بأخذ الرشوة إلى البعض، ويجب أن يكون القاسم عدلاً أمينا عالما بالقسمة، كما يجب أن يكون القاسم عدلاً مأمونا عالما بالقسمة؛ لأنه من جنس عمل القضاء، ولأنه لا بد له من القدرة وهي بالعلم، ومن الاعتماد على قوله وهو بالأمانة[6]

[1] ابن منظور، المصدر السابق، ص1423

[2] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملاين للنشر بيروت، ط4، ج3، ص1236

[3] أبو عبد الرحمن محمد عبد الله قاسم، المصدر السابق، ص668

[4] الفيروزابادي، المصدر السابق، ص1059

[5] الفارابي، المصدر السابق، ص1268

[6] الأدرنوي، المصدر السابق، ص32

ويُطلق على القِسْمَة أيضًا "القَسْم"، وهي تعني توزيع الحصص بين الشركاء أو الورثة بحيث يحصل كل طرف على نصيبه من المال أو الإرث، ويُقال: "قسمتُ الشيءَ بين الشركاء" أي أعطيتُ كل واحدٍ حصته، ويُسمَّى المكان الذي تُجرى فيه القِسْمَة "المَقْسِم". ومن ذلك، يُذكر في الحديث النبوي الشريف:

"قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين..."، أي أنَّ الله قَسَمَ الفاتحة بينه وبين عبده، كما ورد في الحديث القدسي الذي رواه النبي ﷺ[1].

ثانيًا: تعريف القسمة اصطلاحًا

عرَّف الفقهاء القسمة بتعريفات متعددة، من أبرزها:

هي عملية تهدف إلى تحويل الملكية الشائعة إلى ملكية مفرزة[2].

هي إخراج المال او الشيء المشترك فيه من حالة الاشتراك إلى وضعٍ يُمكِّن كل شريك من الاستقلال بجزءٍ محدد منه، سواء أكان هذا الجزء عينًا أو دينًا[3].

هي وسيلة لإنهاء حالة الشيوع، بحيث يحصل كل شريك على جزءٍ مفرز من الشيء المقسوم حتى يتناسب مع حصته.وتعرف ايضا هي العملية التي يتم بموجبها تحويل

[1] مسلم بن حجاج ابو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، للمحقق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ت، ص296.

[2] حسن علي الذنون، شرح القانون المدني العراقي الحقوق العينية الاصلية، بغداد، شركة الرابطة للطباعة والنشر المحدودة، 1954، ص76.

[3] حامد مصطفى، الملكية العقارية في العراق مع المقارنة بالقانون المدني المصري، ج1، بغداد، 1964 ص121 .

ملكية المال المشاع إلى ملكية فردية لصالح الشركاء أو أحدهم.وتعرف كذلك بانها وسيلة لتمكين كل شريك من الاستقلال بنصيبه بعيدًا عن حالة الشيوع[1].

لكن بعض هذه التعريفات تعرَّض للنقد، نظرًا لعدم دقتها أو شموليتها، فمثلًا:

التعريف الأول غير دقيق؛ لأنه يعرِّف وسيلة إنهاء الشيوع بدلاً من تعريف القسمة ذاتها.اما التعريف الثاني غير مقبول فقهيًا؛ لأنه يشمل الديون ضمن القسمة، وهو ما يتعارض مع يتعارض مع الفقه الإسلامي الذي يمنع قسمة الديون.في حين التعريف الثالث ضيِّق النطاق؛ لأنه يحصر القسمة في القسمة العينية، متجاهلًا القسمة بالتصفية[2].

التعريف الرابع غير دقيق منطقيًا؛ لأنه يوحي بأن القسمة قد تكون لصالح أحد الشركاء فقط دون البقية.في حين التعريف الخامس سلبي؛ لأنه لا يوضِّح آلية تحديد نصيب كل شريك ولا يبرز الخصائص الجوهرية للقسمة[3].

وبناءً على ذلك، يمكننا تقديم تعريف أكثر شمولًا للقسمة:

القسمة هي عملية تهدف إلى تحديد الحصص الشائعة وتحويل الملكية المشتركة إلى ملكية مفرزة، بحيث يستقل كل شريك بجزءٍ محدد دون غيره، سواء تمت القسمة برضا

[1] فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامي،1313ه، القاهرة، ج3، ص 165

[2] محمد بن على بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي الحصفكي، الدرر المختارة، تح عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية للنشر بيروت لبنان، ص 523

[3] مجموعة من الباحثين، معجم أعلام الإباضية، دار الغرب الإسلامي للنشر، ج1، ص155

الأطراف أم بحكم القضاء، وسواء كانت كلية تشمل جميع الأشياء أم جزئية تقتصر على جزءٍ منها[1].

القسمة في الفقه الإسلامي

تميَّز الفقه الإسلامي بتقديم تعريفات دقيقة للقسمة، حيث نجد أن الفقهاء اختلفوا في صياغتها وفقًا لاتجاهاتهم الفقهية. الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والإباضية كل حسب فقهه. فالحنفية عرَّفوها بأنها جمع النصيب الشائع في مالٍ معين على وجهٍ لا يُفقِدُ المنفعة المقصودة منها[2].أما المالكية اعتبروها تمييز الأنصباء وتحديد نصيب كل شريك[3].في وقت الشافعية عرَّفوها بأنها حل المقسوم إلى أجزاءٍ متساوية بقدر عدد الشركاء[4].أما الحنابلة تبنَّوا ذات تعريف الشافعية.اما الإباضية فعرفوها بانها تمييز بعض الأنصباء عن بعض.[5]

وهذا التعريف يشمل قسمة الرقاب وقسمة المنافع، لأن الأنصباء تتميز فيها كما تتميز في الرقاب وتختص بعدة من الزمان بخلاف قسمة الرقاب فإنها للأبد.[6]

ويُلاحظ أن بعض التعريفات ركزت على القسمة العينية دون القسمة بالتصفية، مما جعلها غير شاملة لكل أنواع القسمة.

[1] عبد الرحمن الحنفي الحصفكي، المصدر السابق، ص436

[2] فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المصدر السابق، ص401.

[3] ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، تح، محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج،11، ص585

[4] عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، الباب في شرح الكتاب، المكتبة العلمية بيروت-لبنان، ج1، ص165

[5] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص213

[6] محمد بن يوسف أطفيش، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد حدة، دار الفتح بيروت، ج3، ص 425

مشروعية القسمة في الفقه الإسلامي

استند الفقهاء في مشروعية القسمة إلى العديد من الأدلة أولها القرآن الكريم قوله تعالى" :"...ونبّئهم أن الماء قسمةٌ بينهم كل شِربٍ محتضر..."[1]، أي أن القسمة أُجريت بين القوم والناقة.وقوله تعالى :{...واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خُمُسَهُ...}[2]

ودليل مشروعيتها من السنة النبوية قوله ﷺ" :الشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وُضِعَتِ الحدودُ وصُرِفَتِ الطرق فلا شفعة ". [3] وكما يروى انه ﷺ كان قد قسم غنائم خيبر بين الصحابة الفاتحين كما انه (ص) قسم غنائم بدر بشعب يقال لها الصفراء والصفراء واد في ناحية الجنوب من المدينة المنورة كثير النخل والزرع[4]

تُزيل القسمة النزاع بين الشركاء، وتحقق العدالة في توزيع الحقوق، وهو ما يُستدل عليه من قوله تعالى :{...وإن كثيرًا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليلٌ ما هم...}[5]

من خلال هذه التعريفات المختلفة، يتضح أن القسمة تُعدُّ نظامًا قانونيًا وفقهيًا يهدف إلى إزالة الشيوع في المال المشترك، سواء عن طريق القسمة العينية أو قسمة التصفية، مع مراعاة طبيعة المال المقسوم وحقوق الشركاء. وكان للقسمة الدور البارز في تقسيم

[1] سورة القمر، الآية 28

[2] سورة الانفال، الآية 41

[3] محمد بن اسماعيل ابو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغاء، ج2، ط3، بيروت، دار ابن كثير اليمامة، 1987، ص770

[4] مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط1، ج6، ص 543

[5] سورة ص، الآية 24

وتنظيم الأراضي الزراعية كونها نوعا أخر من العمران حسب الفرسطائي ولابد من وجود هذا النوع من العمران قرب المنازل و القصور و الساكنة لتوفر لهم حاجياتهم أو جزء منها فكان هناك الاشتراك في عمارة الأجنة و البساتين بين ساكنة القصور وهذا فرضته شبكات الطرق التي تؤدي إلى بساتينهم و المياء بعض الشيء وكان إذا أراد الشركاء قسمة بستانهم فكانت تتم قسمته دون احتساب الحدود للأي منهم حسب الفرسطائي وكان هذا حسب الشريعة الإسلامية حيث وضحت هذه الرؤيا البعيدة النظر للفرسطائي بخلاف بعض الفقهاء الذين ادخلوا الحدود في التقسيم مرة بنصف بين المتقاسمين او لأحدهما وهذا الخلاف تجاوزه الفرسطائي بعدم دخول الحدود في التقسيم في الأراضي الزراعية [1]

المطلب الثاني: قواعد تخصيص الأراضي وضبط حدود الاستغلال

يعدّ تخصيص الأراضي وتحديد حدود استغلالها من المسائل الجوهرية التي اهتم بها الفقه الإسلامي، إذ يرتبط ذلك بتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وضمان الاستخدام الأمثل للأرض بما يخدم الأفراد والمجتمع ككل. وقد تناول الفقهاء، ومن بينهم الفرسطائي في كتابه "القسمة وأصول الأرضين"، قواعد واضحة بشأن كيفية تخصيص الأراضي، وتحديد حقوق الاستغلال وفقًا للملكية الشرعية، والعرف، والمصلحة العامة[2].

أولًا: قواعد تخصيص الأراضي

تُخصص الأراضي وفقًا لمجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم الملكية والاستغلال، ومن أبرز هذه القواعد:

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص85

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 93

*ملكية الأرض بين الإباحة والتمليك

الأصل في الأرض أنها مباحة للجميع، ولا تصبح ملكًا خاصًا إلا إذا تم إحياؤها أو تخصيصها بقرار من السلطة الشرعية.واستند الفقهاء إلى الحديث النبوي الشريف :

"من أحيا أرضًا ميتة فهي له..."[1] ، مما يدل على أن إحياء الأرض المهجورة يُكسب صاحبها حق تملكها. وبهذا يتم تشجيع على تعمير الأراضي المهجورة الخالية وهذا ما يظهر جليا في كتاب القسمة وأصول الأراضيين من خلال قوله "ان تعمير الأرض الخراب يتيح لصاحبها تملكها بدون النظر إلى الأحكام الأخرى التي تنطبق على تمليك الأراضي والتي تنظم حقوق الأفراد في المجتمعات الواحية أيما تنظيم خصوص لتفادي النزاعات ولتمتين روابط التآزر بينهم ومن جهة تطبيق الأحكام الشرعية[2]

*المصلحة العامة: يذهب ان من قواعد تخصيص الأراضي حسب الفرسطائي المصلحة العامة فهي من المعايير التي اعتمد عليها في تحديد القواعد التي تخدم المجتمع والتجمعات الإنسانية بصفة عامة وتوحد جهوده في تنمية ونفع المجتمع في العديد من الأشياء ونفعه. [3]

*العرف: فقد كان للعرف عند صاحب كتاب القسمة منزلة اتخذ فيها العرف كمقياس من المقاييس التي اعتمد عليها تخصيص الأراضي وهذا كله راجع إلى المذهب والفقه الإسلامي الذي هو الفيصل في كل شيء لديه والعرف اتخذ كمعيار لأنه يخدم صلاح

[1] البخاري، المصدر السابق، رقم الحديث6334

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 332

[3] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 259

المجتمعات وإفادتها في جميع الميادين ومختلف الشعب في الحيات اليومية المعاشة وتجنبا للمشاكل التي قد تقع.[1]

أنواع تخصيص الأراضي

التخصيص الفردي يكون للأفراد الذين يقومون بإحياء الأرض أو استثمارها وفق شروط محددة.أما التخصيص الجماعي يُخصص لجماعات أو قبائل لاستغلالها بشكل مشترك، لا سيما في الواحات والمراعي.وأما عن التخصيص للمرافق العامة الأراضي فهيا الأراضي التي تُخصص للمصالح العامة، مثل الطرق، والمساجد، والسواقي، والمراعي، وتظل مملوكة للسلطة الحاكمة أو الوقف[2].

يُراعى في تخصيص الأراضي أولوية الحاجة والاستخدام، بحيث يُعطى الفلاحون الأولوية في الأراضي الزراعية، والرعاة في المراعي، والتجار في الأسواق. ولا يجوز تخصيص الأراضي العامة إلا بمسوغ شرعي حسب الفرسطائي كما لا يجوز تمليك الأراضي العامة (مثل الأراضي الموات[3] والمراعي العامة) إلا إذا اقتضت المصلحة ذلك، وكان الأمر بإذن الحاكم الشرعي لضمان عدم احتكارها[4].

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص285

[2] محمد علي دبوز، تاريخ المغرب الكبير، مؤسسة تاولت الثقافية 2010م، ص .44

[3] الاراضي الموات هي الاراضي الجرداء او الاراضي البور للمزيد ينظر في محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص258

[4] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 235

في حين يجوز تخصيص أرض معينة لفرد أو جماعة بشرط استخدامها وفق الغرض المحدد، فإذا تُركت دون استغلال، أو تم تغيير استخدامها بما يخالف الصالح العام، يجوز للحاكم استردادها[1].

ثانيًا: قواعد تحديد حدود الاستغلال

بعد تخصيص الأرض، يتم تحديد حدود استغلالها وفقًا لقواعد تهدف إلى منع النزاعات بين الجيران وضمان الاستخدام العادل للموارد. ومن أهم هذه القواعد:

*مراعاة العرف في تحديد الحدود

يرى الفرسطائي انه يعتمد في تحديد حدود الاستغلال على العرف المحلي، حيث يتم تقسيم الأراضي وفقًا لما جرت عليه العادة بين المزارعين والرعاة.وأكد الفرسطائي على ضرورة الالتزام بالعُرف في تحديد حق المرور، وحق المياه، وحق الرعي، منعًا للنزاعات[2].

*عدم الإضرار بالآخرين عند استغلال الأرض

يوضح صاحب كتاب القسمة انه يُمنع صاحب الأرض من استخدام أرضه بطريقة تلحق الضرر بجيرانه، مثل تغيير مجرى المياه، أو بناء حواجز تمنع وصول الري إلى أراضيهم.وهذا استنادا على الشرع واستنادًا إلى القاعدة الفقهية" :لا ضرر ولا ضرار"، فإن أي تصرف يسبب ضررًا للغير يمكن أن يتم إيقافه.[3]

[1] صلا ح الدين هدوش، قراءة تحليلية لمسائل تشييد القصر من خلال كتاب القسمة وأصول الأرضيين لأبي العباس احمد الفرسطائي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد 01، 2021، ص 371

[2] الفرسطائي، المصدر السابق ص221

[3] نفسه، ص 165

*حرمة التعدي على حدود الأرض المملوكة للغير

ويرى الفرسطائي بأنه لا يجوز لصاحب الأرض أن يوسّع ملكه على حساب أراضي جيرانه، سواء بإقامة بناء يتعدى حدود أرضه، أو بحفر آبار تؤثر على مصادر المياه المشتركة او فتح باب او توسع بيته على حساب غيره وجيرانه. [1]ويتم تثبيت علامات مادية مثل الأحجار أو الأسوار للفصل بين الأرضي الزراعية، كما يتم تحديد طرق الري والسواقي لضمان توزيع المياه بشكل عادل.وفي المجتمعات الزراعية، يتم تخصيص الأراضي بحسب حاجة السكان، بحيث تُقسم المساحات بين الزراعة، والرعي، والسكن، بما يحقق التوازن بين الموارد والاستهلاك. تُعتبر بعض الأراضي ملكًا مشتركًا بين السكان، مثل المراعي، والآبار، والسواقي، ولا يجوز لأحد الأفراد الاستئثار بها دون موافقة الجماعة[2].

ويؤكد صاحب كتاب القسمة وأصول الأرضين بأنه يجوز الانتفاع المشترك بالأراضي وفق نظام التناوب، كما هو الحال في توزيع مياه الري بين المزارعين وفق الحصص الزمنية.ووضع الفقهاء ضوابط دقيقة لمسافة الأمان بين الحقول والطرق والمباني، بحيث لا يُسمح بزراعة أشجار قريبة جدًا من الجدران، أو إقامة حفر وآبار تؤثر على البنية التحتية للأراضي المجاورة[3].

ثالثًا: تخصيص الأراضي في القصور والواحات

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ص 255

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 202

[3] نفسه، ص 130

يوضح الفرسطائي في كتاب القسمة وأصول الأرضين، كيفية تخصيص الأراضي داخل القصور والواحات، مع مراعاة التوزيع العادل بين السكان، ومنع الاحتكار، وضبط الحدود وفقًا للعوامل البيئية والاجتماعية. ومن أبرز ما ذكره[1]:

*تقسيم القصور إلى حصص متساوية

يوضح الفرسطائي انه يتم تقسيم القصور بين السكان بحسب عدد الأسر، ومساحة القصر، والموارد المتاحة.ويكون لكل أسرة حق في المسكن ومساحة محددة للزراعة أو الرعي، ولا يجوز الاستيلاء على أكثر من الحاجة حيث ان هذه التقسيمات تتم بين سكان القصر منذ الوهلة الأولى لتخطيط القصر فيتم التفاهم على كل فرد او أسرة ما لها من حقوق في هذا القصر وما عليها مترتب من واجبات تنتج عن هذه الحقوق[2].

*تحديد المداخل والممرات المشتركة

يتم تحديد طرق خاصة بالمشاة، وأخرى للحيوانات، وأخرى للمياه، بحيث لا يحدث تداخل يُسبب النزاعات حيث يقول الفرسطائي "الأزقة على ثلاثة أوجه منها الشارع الذي يسلكه العامة ومنها السكة النافذة تكون لقوم مخصوصين، ومنها السكة غير النافذة تكون للعامة وتكون للخواص ثم تعرف بالشارع[3].

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 249

[2] الفرسطائي المصدر السابق، ص123

[3] نفسه، ص 143

تمنح الأولوية للطرقات العامة، مع منع أي فرد من إغلاق طريق مشترك لصالحه الخاص.أي أنه يمنع ان يغلق أحد الطرفين الذين يشتركان في الطريق منعا باتا من إغلاقه وتحت أي مبرر كان دون إذن القاضي. [1]

يتم تخصيص الآبار والعيون كمصادر مياه مشتركة، ويحدد لكل فرد نسبة محددة من الماء حسب حاجته. ولا يجوز تغيير مسار السواقي إلا بموافقة جميع الشركاء، تجنبًا للإضرار بالآخرين. ويتم توجيه الشوارع في القصور بحيث تحقق التهوية الطبيعية وتقلل من تأثير الحرارة، وهو ما يعكس الفهم العميق للطبيعة المناخية وتأثيرها على الاستغلال الأمثل للأراضي[2].

يوضح ابو العباس قواعد تخصيص الأراضي وتحديد حدود الاستغلال في الفقه الإسلامي، كما عرضها الفرسطائي، مدى الحرص على تحقيق العدالة، ومنع النزاعات، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد .وتعكس هذه القواعد فهمًا متقدمًا لإدارة الأراضي، يمكن الاستفادة منه حتى في السياسات الحديثة للتخطيط العمراني، والتنمية المستدامة، وتقنين استغلال الموارد الطبيعية.[3]

المبحث الثاني: الادارة الاقتصادية والاجتماعية للعمران الواحي

المطلب الأول: آليات تنظيم الموارد المائية والزراعية في الواحات

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 236

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 143

[3] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 239

يُعَدّ كتاب "القسمة وأصول الأرضيين للفرسطائي من أبرز المؤلفات الفقهية التي اهتمت بتنظيم الأراضي الزراعية وتوزيع الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، وفق أسس شرعية مستمدة من الفقه الإسلامي. يتناول هذا الكتاب الأحكام المتعلقة بقسمة الأراضي والمياه بين المزارعين، بما يضمن تحقيق العدالة، وحماية الحقوق، وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية وفق قواعد شرعية راسخة.[1]

يتضمن الكتاب عددًا من القضايا الفقهية المتعلقة بتقسيم المياه، إذ يوزعها على ثلاثة أجزاء رئيسية وهي الجزء الثاني يتناول قسمة المياه ويحتوي على 11مسألة.والجزء الخامس يشتمل على 180مسألة، تتعلق بتنظيم الموارد المائية في الزراعة.والجزء السابع يعالج قضايا السواقي والعيون والآبار، حيث يتناول 32مسألة موزعة على أربعة أبواب. ويُظهر هذا التقسيم مدى العناية التي أولاها الفرسطائي لمسألة تنظيم المياه، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في النشاط الزراعي وضمان استدامة الموارد الطبيعية[2].

يرتكز الفرسطائي في كتابه على ثلاثة مبادئ رئيسية عند الحديث عن تقسيم المياه وهي

*مبدأ الشراكة حيث يؤكد أن المياه مورد مشترك، يجب توزيعه بعدالة بين المزارعين، وذلك استنادًا إلى قوله تعالى :{وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ} [3]

*مبدأ نفي الضرر لا يجوز لأحد أن يحتكر المياه أو يمنع غيره من الاستفادة منها، إذ أن (لا ضرر ولا ضرار) قاعدة شرعية تحكم استغلال الموارد الطبيعية.ويعتمد أيضا على

[1] عثمان عبد الستار، المرجع السابق، ص 238

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 327

[3] سورة القمر، الآية 28

*مبدأ العرف والعادة حيث يعتمد الفرسطائي على الأعراف المحلية كأساس في تنظيم استخدام المياه، باعتبارها جزءًا من التقاليد الزراعية السائدة[1].

يُصنف الفرسطائي المياه إلى مجموعة أنواع رئيسية، وفقًا للملكية وطرق الاستغلال حيث تُعتبر مياه الأمطار ملكًا مشتركًا بين الناس، لكنها تصبح ملكية خاصة إذا تم جمعها في أوعية مثل الأواني أو الآبار المنزلية، مما يمنح لصاحبها حق التصرف فيها. أما المياه المتجمعة في الأودية أو الأراضي، فهي مورد عام يجوز للجميع الانتفاع به، بشرط عدم التعدي على حقوق الآخرين.ويتم توزيع مياه الأودية وفق مبدأ الأولوية في السقي، حيث يمنح الأعلى فالأعلى الأولوية في الاستفادة من المياه قبل الأراضي السفلى[2].(الملحق رقم 1)

وتعددت طرق توزيع المياه، من القسمة الزمنية تحديد ساعات معينة لكل مستفيد.بحيث يمنح كل مزارع أو شخص صاحب مزرعة ساعات زمنية محددة للاستفادة من المياه وتكون المدة الزمنية التي يستفيد منها كل شخص معلومة لدى الجميع لكي يعرف كل شخص مدته الزمنية التي يسقي فيها و لا يضر بالآخرين.و القسمة بالحجم تحديد كمية محددة لكل مزرعة.أي انه تحدد كمية معينة و محددة لكل مزارع على حسب مزرعته وزرعه مما يحتاجه من مياه تكفيه عمله ويستخدم في هذا أنظمة مختلفة تضمن العدل للجميع منها نظام الفقارة و استخدام حواجز وقنوات لضبط جريان المياه وضمان توزيع عادل.و تكون بداية الفقارة بحفر خندق في آخرها أي بالقرب من البساتين يعرف

[1] بن حمادة سعيد، الماء والإنسان في الأندلس، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص 19 .

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 236

بأغسرو[1] يربط بين الآبار الأولى وتكون بعمق مترين إلى ثلاثة، ثم يستمرون في حفر الآبار نحو الأعلى لغاية الوصول إلى بئر يجدون فيه الماء وبعد ربطه بخندق يتم خروج هذا الماء إلى السطح وهذه الطريق تمنع تجمع الماء في الفقارة وقد يسبب تأكل الجدران وسقوطها، وبعدها يقومون بحفر آبار جديدة ويتم ربطها بالآبار السابقة عبر خنادق تحت الأرض تسمح بمرور الماء الموجود فيها وانضمامه للفقارة، وبعد انتهاء الفترة الأولى للحفر، يجتمع الأشخاص الذين تولوا هذه الفقارة ويحضرون الكيال والحساب والشاهد وأرباب الفقارة لقياس الماء الناتج وتوزيعه على العمال والشركاء حسب عدد أيام العمل، ويحصل كل شخص شريك في الفقارة على حصته من الماء، هذا في المرة الأولى من الحفر أما عند إضافة آبار أخرى أو عطية أخرى للعمل في هذه الفقارة فإن الماء الناتج يقسم إلى قسمين قسم لأصل الفقارة، وقسم للعمال وهكذا دواليك، وفي بعض الأحيان يقوم أرباب الفقارة بمنح الثلثين من الماء للعمال لتشجيع الناس على الشراكة في الفقارة لأن كمية الماء كلما كانت أكبر في الفقارة أقبل الناس على شراء مائها وأصبحت قيمته أكبر بسبب كثرة تدفق الماء والعكس صحيح كلما كان الماء قليل معناه تدفقه ضعيف وبالتالي لا تشجع الشركاء على الدخول فيها. وأثناء هذه العملية من بداية الحفر ولغاية توزيع الماء[2].كما يحرم التعدي على السواقي أو حفر آبار جديدة دون إذن، حيث يحدد الفقهاء مسافة أمان للأودية والأنهار تقدر بـ 40ذراعًا لحماية الموارد المائية من الاستغلال الجائر[3]. (الملحق رقم 02)

[1] اغسورو: هو الابار الاولى الصغيرة لنظام الفقارة وتكون قريبة من البساتين. للمزيد ينظر بالعالم محمد باي، الرحلة العلمية الى منطقة توات لذكر بعض الاعلام والاثار والمخطوطات، ص56

[2] مبارك جعفري، نظام السقي الفقارة وآلية توزيع مياهها بمنطقة توات الجزائرية، مقال بمجلة المعارف جامعة الوادي، ص8

[3] ابو بكر احمد بن عبد الله الكندي، المصنف17، ج29،30، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تح مصطفى بن صالح باجو، ط1، 2016، ص 10

يحدد الفرسطائي قواعد صارمة لضمان عدم الإضرار بالآخرين، عند استغلال الآبار أو السواقي. أثناء عملية السقي وقضاء حاجات الناس من الماء المختلفة واقترح الفرسطائي عدة وسائل عملية لتوزيع المياه بين المزارعين، بما يحقق العدالة ويمنع النزاعات، ومنها:

القسمة الزمنية حيث يتم تخصيص فترات زمنية محددة لكل مزارع وفق احتياجاته أي أن لكل مزارع فترة زمنية محددة بالنسبة للمياه الجارية.وتقسم القنوات المائية عبر بناء قنوات وحواجز تتحكم في كمية المياه المخصصة لكل أرض زراعية.بحيث يتم حفر وإنشاء قنوات توزيع بحيث يحصل كل مزارع على كمية متناسبة مع مساحة أرضه ونوع محاصيله الزراعية[1].

يربط الفرسطائي بين تنظيم الموارد المائية ونجاح العملية الزراعية، حيث يشير إلى أن توفير المياه للمزارعين بطريقة عادلة يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي من خلال استغلال المياه بكفاءة.وحماية الأراضي من الجفاف والتصحر عبر توفير حصص مياه منتظمة.وتقليل النزاعات بين الفلاحين من خلال قواعد واضحة لتوزيع الموارد المائية[2].

يعد كتاب القسمة مصدرا فقهيًا مهمًا، حيث ساهم في تطوير منظومة القوانين الفقهية المتعلقة بتوزيع المياه والأراضي. ولا تزال بعض المبادئ التي وضعها الفرسطائي حاضرة في حياتنا المعاشة، خاصة في الأحكام المتعلقة بإدارة الموارد المائية.وحقوق الملكية المشتركة للأراضي والمياه.وحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.[3]

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص201

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 220

[3] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 259

ويقدم كتاب "القسمة وأصول الأرضين "رؤية فقهية متكاملة لتنظيم الموارد المائية، بما يضمن توزيعًا عادلًا للمياه وفق قواعد شرعية وعرفية تستند إلى مبدأ الشراكة ونفي الضرر كما يعكس اجتهاد الفرسطائي في تطوير نظام ري متكامل، يراعي خصوصيات البيئة الزراعية في المغرب الإسلامي. وتظل هذه الأحكام ذات أهمية كبيرة في ضوء التحديات البيئية الحالية، حيث يمكن الاستفادة منها في وضع سياسات حديثة لإدارة المياه وتحقيق الأمن المائي.[1]

المطلب الثاني: دور السكان والعلاقات الاجتماعية في ادارة الواحات

على مدى التاريخ اعتمدت إدارة الواحات على تنظيمات قبلية تقليدية ترتكز على مبدأ الجماعة بدلًا من الفرد، حيث كانت القرارات تُتخذ بالتوافق بين أفراد القبيلة. وكان العرف المحلي هو المرجعية الأساسية في تنظيم العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الاتفاقيات التي ساهمت في ضبط الحياة داخل الواحات، ومنها:

هذه الاتفاقيات كانت تُبرم بين القبائل القاطنة وبعض القبائل المرتحلة، أو بين القبائل المتنقلة وقصور الواحات المستقرة[2].

سمحت هذه الاتفاقيات لبعض القبائل، بالانتقال من حياة الترحال إلى الاستقرار، ما ساهم في اندماجها داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للواحة[3].

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص321

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 186

[3] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ص132

كانت اتفاقيات الصلح تُعقد بين قبيلتين متجاورتين أو بين مجموعة من القبائل التي يجمعها تحالف واحد، أو التي كانت في الأصل في حالة تنافس أو صراع.كما ساهمت هذه الاتفاقيات في الحد من النزاعات، وتعزيز التعاون بين القبائل في قضايا المياه، والمراعي، والحماية الأمنية.وتتناول الاتفاقيات التنظيمية تنظيم الشؤون الداخلية للقبيلة داخل القصر، وقد صنفها الباحثون إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1] :

*إدارة أملاك المساجد وتشمل تحديد القيم الإيجارية للأراضي الوقفية المخصصة للمسجد، وطريقة إنفاق عائداتها على خدمات المسجد، مثل الصيانة وتوفير المياه والمستلزمات.

*تنظيم جني المحاصيل الزراعية حيث تحدد الاتفاقيات موسم جني التمور، والكميات المستحقة لدار القبيلة، وآلية جمعها، والعقوبات التي تُفرض على من يخالف النظام الجماعي.

*إدارة دار القبيلة تتضمن تحديد صلاحيات المسؤول عن دار القبيلة (صاحب الساروات)[2]، وكيفية توزيع الموارد المخزنة فيها لصالح أفراد الجماعة[3].

توضح الاتفاقيات التنظيمية طبيعة الهيكل السياسي والاجتماعي للقبيلة، حيث كان الحكم يتم وفق نظام شبه ديمقراطي يعتمد على تداول السلطة بين ممثلي العشائر

[1] البوزيدي احمد، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعه، اكادير، المصدر، اعمال ندوة حوض وادي درعة، ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والابداع، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ص 85

[2] صاحب الساروات: مصطلح يعني بيت المال اهل القصر من مستلزمات ومؤن للمزيد ينظر عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص213

[3] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص235

(العظام)[1]، وكان اختيار "أجماعه"، وهي الهيئة الحاكمة، يتم خلال اجتماع عام يحضره جميع البالغين من أفراد القبيلة، فيما يُعرف بـ (حد الصايم) [2]، وبعد ذلك تقوم الجماعة باختيار شيخ القبيلة من بين أعضائها[3].

ورغم أن هذه الاتفاقيات وُضعت لتنظيم الحياة اليومية، إلا أنها كانت بمثابة قوانين عرفية مُلزمة يخضع لها جميع أفراد القبيلة، وقد كان يتم تجديدها سنويًا أو كل سنتين، أو في حالات استثنائية تستدعي تعديل بعض البنود لمواكبة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية. واعتمد النظام الداخلي للقصر على مبدأ الترابط الجماعي وتقديم المصلحة العامة، حيث كان السكان يتشاركون في استغلال الموارد الطبيعية والعمل الجماعي دون مقابل مادي مباشر. وقد أدى ذلك إلى بروز أنظمة اجتماعية مثل (التويزة)[4]، وهي آلية تعاون جماعي يتم فيها إنجاز الأشغال الزراعية والبنائية بشكل تضامني[5].

كما اعتمدت الواحات على نظام دفاعي يقوم على التحالفات القبلية لضمان الأمن والاستقرار. ففي حالة وقوع اعتداء على ممتلكات القبيلة أو أفرادها، كانت الجماعة تتخذ

[1] العظام تعني أكابر وأشراف القوم للمزيد ينظر عبد الستار عثمان، المرجع نفسه، ص123

[2] حد الصائم وتعني بالذين حق عليهم الصوم وصاموا رمضان أي البالغين للمزيد ينظر عبد الستار عثمان، المرجع نفسه، ص163

[3] الفرسطائي، المصدر السابق، ص325

[4] التويزة وهي آلية يتم من خلالها التعاون الجماعي في انجاز الكثير من الأعمال. للمزيد ينظر خالد خواني، أشكال التضامن الاجتماعي في الموروث الثقافي الجزائري ص125

[5] فاطمة قدادا، التنظيمات الاجتماعية بالواحات، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، العدد 20، ص 103

قرارات موحدة وحاسمة، تشمل تنفيذ حملات ردع ضد المعتدين، وهو ما ساعد في حماية الواحات من التهديدات الخارجية[1].

كان كل قصر في الواحات يتكون من وحدات قبلية مترابطة تُعرف بالعشائر أو "العظام"، التي شكلت أساس التنظيم الاجتماعي، حيث كان التماسك الداخلي ضروريًا لضمان استمرارية النشاط الزراعي، وتأمين الموارد في مواجهة تقلبات المناخ والجفاف . كما ساهم هذا النظام في دعم التعاون الزراعي والتجاري، حيث كان السكان يخصصون المحاصيل المحلية للاستهلاك الذاتي والتبادل التجاري مع الخارج[2].

وتُظهر الهندسة المعمارية للواحات طبيعة التنظيم الاجتماعي، حيث تتميز القصور بكونها تجمعات سكنية محاطة بأسوار دفاعية وأبراج مراقبة لحماية السكان. وتتألف المنازل داخل القصور من طوابق متعددة تتمحور حول فناء داخلي مفتوح، يعكس نموذج العائلة الممتدة التي تعيش في وحدة سكنية مشتركة[3].

كما تم بناء القصور بالقرب من مصادر المياه، مما ساعد على استدامة النشاط الزراعي وتسهيل إدارة الموارد المائية، ولم تكن هذه التصاميم المعمارية مجرد تحصينات دفاعية، بل كانت أيضًا وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بأفضل الطرق.ويكشف كتاب القسمة عن دور السكان والعلاقات الاجتماعية في إدارة الواحات، حيث شكلت التنظيمات العرفية أساسًا للحكم المحلي، وحافظت على التوازن الداخلي بين العشائر .كما برزت أهمية التعاون الجماعي والتضامن الاجتماعي في الحفاظ على

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص355

[2] الفرسطائي: المصدر السابق، ص423

[3] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق ص202

الموارد الطبيعية، مما ساعد الواحات على البقاء كمراكز زراعية وتجارية وثقافية مزدهرة عبر العصور[1].

المبحث الثالث: التصميم المعماري للقصر

المطلب الأول: التصميم المعماري الخارجي للقصر

يقدم كتاب "القسمة " للفرسطائي رؤى قيمة حول الخصائص المعمارية الفريدة للقصور في جنوب المغرب الأوسط عموما، والتي تختلف عن المنازل التقليدية بطابعها. هذه القصور لم تكن مجرد مساكن، بل حصونًا توفر ملاذًا آمنًا للسكان في أوقات الخطر. تسجل نصوص الفرسطائي التصميم المعماري للقصر في عصره، وهو تصميم تطور عبر الزمن، حيث تغيرت بعض ملامحه نتيجة لعوامل التطور واستتباب الأمن. ومع ذلك، فإن التصميم المعماري الذي يمكن استخلاصه من أحكام الفرسطائي يظل ذا أهمية كبيرة في تاريخ العمارة الإسلامية، وخاصة العمارة الإباضية في وادي ميزاب بالإضافة إلى ذلك، تعكس وظيفة هذه القصور الظروف التي عاشها المجتمع الإباضي في ميزاب، حيث كانت تشكل استجابة عملية للأخطار التي تهدد أمنه. كما أن انتشارها في المنطقة يدل على مدى انتشار هذه المخاوف. [2]

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 435

[2] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص235

توضح الأحكام الفقهية في الكتاب مراحل بناء هذه القصور، بدءًا من اختيار الأرض ونوعية ملكيتها، وصولاً إلى التصميم والبناء والصيانة والتعديل. كما تتناول هذه الأحكام كيفية تنظيم حياة السكان داخل القصور، وكيفية حمايتها من الأضرار. [1]

يقدم الفرسطائي في كتابه "القسمة " تفصيلًا دقيقًا لأحكام بناء القصور بدءًا من الأرض التي يقام عليها القصر. وفيما يلي أحكام بناء القصور وكيفياتها:

أنواع ملكية أرض القصر:

قد تكون الأرض مملوكة لأصحاب القصر بشكل كامل فتكون ملكية هذا القصر ملكية خاصة للأهل هذا القصر وقد تكون الأرض مملوكة لعدة أفراد بشكل مشترك فتكون ملكية مشتركة بينهم في هذا القصر وقد يتم بناء القصر على أرض مملوكة لشخص آخر، ولكن بإذنه وموافقته فتكون قصر في ارض الغير بموافقته[2] وقد تكون الأرض، أو حتى القصر بأكمله، قد تم الاستيلاء عليه بالقوة. وهذه الحالة لها أحكام خاصة قد يختار أصحاب القصر الموقع بأنفسهم، بناءً على معرفتهم بالمنطقة وإحتياجاتهم وفي خضم هذا يتم الاستعانة بأهل العلم والخبرة لتحديد الموقع الأنسب. وهذا يدل على وجود خبرات متخصصة في العمارة داخل المجتمع الإباضي وتعكس هذه الأحكام النظام القانوني والاجتماعي الذي كان سائدًا في جنوب المغرب الأوسط وتوضح مدى اهتمام المجتمعات

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص322

[2] نفسه، ص202

الواحية بتنظيم عملية البناء وتحديد الحقوق والواجبات وتكشف عن وجود خبرات متخصصة في مجال العمارة، مما يدل على تطور هذا المجال في المجتمع الواحي. [1]

وأيضا إذا كان القصر قرب ارض مجاورة فسمحوا لهم بالبناء على أن ينزعوا مضرات القصر فاتفقوا على ذالك فإنهم ينزعوا مضرات القصر من أشجار عالية تسهل دخول الأعداء عليهم فإنهم ينزعونها وهذا يكشف على ما كان توليه لبناء الـقصـور من أهمية لما تحققه من حفظ للأنفس والأموال لساكنة وأهل القصر[2].

أولا–الخندق:

هو خط الدفاع الرئيس الذي يحكم بناء المدن المحصنة بنوعياتها المختلفة وغيرها من الحصون والقلاع والقصور، ويقوم أساسا على تنظيم العراقيل بين المهاجمين والمدافعين لمنع المهاجمين من المضي في سبيلهم ولوقاية المدافعين من شر مقذوفاتهم، وتمكين المدافعين في الوقت نفسه من أن يمطروا المهاجمين وابلاً من مـقذوفـاتهم والخـندق يكون في القصـور العامة الكبيرة دون القصور الخاصة.[3]

التحصين بحفر الخندق حول المدينة المحصنة أو غيرها من المنشآت الدفاعية، وفكرة الخندق تقوم على محورين مهمين، أولهما توفير حالة إيجابية للمدافعين بأن يكونوا في موضع أعلى من مستوى قاع الخندق الذي يضطر العدو إلى اجتيازه حتى يصل إلى الأسوار التي هي الخط الدفاعي الثاني وحالة سلبية للعدو الذي يضطر إلى

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص231

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص190

[3] نفسه، ص213

النزول إلى الخندق والصعود إلى الجنب الآخر، وكلما زاد عمق الخندق واتساعه زادت كفاءته في عرقلة العدو وتكبيده خسائر أكبر قبل أن يصل إلى السور أو المنقاص ثم السور في بعض المدن والمنشآت الدفاعية المحصنة التي يوجد بها منقاص كخط دفاعي متقدم عن السور والخندق بجانب أنه يوفر للمدافعين فرص مهاجمة العدو من مواقع أعلى، تكون ضرباته مؤثرة، ويصعب على العدو من المستوى المنخفض إصابة المدافعين تكبد العدو مشقة الهبوط والصعود من الخندق، بجانب و تزداد إعاقة المهاجمين عند عبور الخندق حال ملئه بالماء وتغطية سطح الماء بالتبن أو القش أو غيره، للتمويه على الخندق فيسير المهاجمون غير مدركين لهذه الحال التي يكون عليها الخندق، فيغرق من يغرق ويسقط من يسقط منهم في الخندق فجأة . [1]

وزيادة في عرقلة المهاجمين أثناء عبورهم الخندق كان يبني جانب الخندق الداخلي في هيئة مسناة بالآجر أو بالحجر بهيئة عمودية يصعب معها صعود المهاجمين وتزداد الصعوبة كلما كان الخندق متسعا وعميقا.[2]

وكانت تنشأ على الخندق القناطر ليعبر من فوقه أصحاب القصر والداخلين إليه، ويسهل الاتصال بينه وبين المحيط العمراني حوله، وهذه القناطر كانت تصمم بطريقة معينة يسهل معها رفعها وقت خطر هجوم الأعداء وقد ورد في أحكام الفرسطائي إشارات مهمة تتعلق بوجود هذه القناطر فوق خنادق القصور، فقد ذكر أن أصحاب القصر يجعلون عليه القناطر إن أرادوا، وينزعون ما كان عليه من القناطر

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص300

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص214

قبل ذلك، وهذا الحكم لا يشير فقط إلى إنشائها، ولكن يشير أيضا إلى إمكان نزعها وفق إرادتهم. ويشير هذا النص إلى إمكانية وجود أكثر من قنطرة على الخندق كما يتضح من الجمع في كلمة القناطر[1]

ثانيا: حريم الخندق

يأتي بعد الخندق في اتجاه سور القصر مساحة خالية من البناء تعرف بحريم القصر، ويستلزم التخطيط المتكامل للقصر وجود هذا الحريم، حيث إنه يعطي فرصة للمدافعين أن يهجموا بإلقاء سهامهم ومقذوفاتهم على الأعداء قبل الوصول إلى سور القصر في مساحة رمي بحيث تسمح زاوية الرمي من أعلى سور القصر بإصابة أهدافهم ويكونون في زاوية مفتوحة، وجب جعل الحريم للخندق لكيلا يصبح السور حماية للمهاجمين بوصول الأعداء إلى الزاوية الميتة من للسور[2].

وهذا الأمر يستوجب وجود علاقة بين ارتفاع سور القصر، واتساع الحريم المجاور له، ويحكم هذه العلاقة في الأساس توفير فرصة للمدافعين لضرب عدوهم قبل أن يصلوا إلى الزاوية الميتة في المنطقة الملاصقة للسور ويكون اتساع حريم الخندق حسب الفرسطائي أربعين ذراعا (تقريبا 18 متر) وتتناسب عموما وطرديا على حسب علو السور فكلما كان السور عالي كان اتساع حريم الخندق أكبر.[3]

ثالثا – سور القصر:

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص235

[2] نفسه، ص220

[3] نفسه، ص170

يلي حريم الخندق سور القصر إذا لم يبنى أصحاب القصر منقاص قبل السور و المنقاص هو سور قصير الطول يجعل لعرقلة المهاجمين وزيادة متانة السور وكانت الأسوار تبنى للقصور على شكلين فالشكل الأول يبنى السور منفصلا على المنازل و الدور و المنشآت الموجودة في القصر و النوع الثاني الذي يكون فيه السور ملتصقا بالمنشئات المعمارية من منازل و دور و المنشآت الداخلية و وردة بعض الاشاراة إلى وجود شرفات على الأسوار و الشرفات في الأصل من المنشئات المعمارية الدفاعية المهمة في عمارة الأسوار حيث أنها دور أعلى السور تختبئ فيها المدافعون للهجوم على مهاجميهم و حراسة القصر.[1]

أشارت أحكام الفرسطائي المتعلقة بأسوار القصر إلى نوعية مواد البناء، ونوعيات مواد البناء لها علاقة وثيقة بقياسات السور سمكا وارتفاعًا. ومن المواد التي وردت الإشارة إليها في بناء أسوار القــصر الحجر والجبس والطين. وكذلك أعاد الإباضيون استخدام مواد بناء من آثار الأولين وجودها في أرضهم التي بنوا عليها قصورهم.[2]

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن تحديد نوعية مواد البناء التي يبنى به القصر كان يتم الاتفاق عليه بين أصحاب القصر قبل بنائه لأول مرة، وإذا تهدم القصر ورأوا إعادة بنائه، فإنهم يلتزمون باستخدام نفس نوعية مواد البناء التي استخدمت في بنائه الأول، فإن كان بالجبس فبالجبس، وإن كان بالطين فبالطين، أو بغيره على هذا الحال، وإن لم يعرفوا ما بني به أول مرة فلينظر في ذلك أهل النظر منهم، ويؤخذون على ذلك، وليتأخذوا عليه، وأما إن أرادوا أن يحدثوا بنيانه فعلى قدر ما اتقوا عليه من ذلك، وإن لم يتفقوا على شيء

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص175

[2] نفسه، ص180

فليبنوه بما بنى عليه أهل ذلك البلد، أو ما رأى أهل الصلاح ويرجع ذلك إلى رأي اهل الخبر في ذالك و يأخذ في ذالك النظر في طول البنيان وقصره وسعة أساسه أو جنس ما يبنون به.[1]

و في سور القصر باب فباب القصر كان لابد منه وكان لبعض القصور باب واحد و وردة إشاراة ان هنالك قصور لها بابين ويذكر أيضا ان للقصور أربعة أبواب من جهة الشرق و الغرب و الشمال و الجنوب وهذ تماشيا مع الطبيعة و يتم إنشاء باب القصر سواء كان واحد او بابين اثنين او أربع ذالك باتفاق ساكنة أهل القصر و ورد في هذا الباب العديد من المسائل المتعلقة بباب القصور من تحويله و توسيعه و إضافة باب آخر فهذا كله على حسب أنواع القصور فالقصر الخاص يفعل مالكه ما يريد من تحويل و توسيع و إضافة اما قصر العامة فلا يفعل فيه شيء الا باتفاق أهل القصر و ما فيه صلاح لهم جميعا ويوضع لأبواب القصر أقفال عليها لإغلاقها وقت الخطر خصوصا وذكر مسألة تجديدها إذا بلية وقدمت[2]

المطلب الثاني: التصميم المعماري الداخلي للقصر

أولا – ساحة القصر:

وهي مساحة واسعة غير مبنية نجدها عموما في مركز القصر قريبة من المسجد الجامع أو تتوسط أحياء سكنية، وهي تلعب دور كبير من الناحية العمرانية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي والاحتفالات الدينية، تسهل حركة المرور داخل القصر في ملتقى الشوارع

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص295

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص- ص228.223.222

والأزقة، وتزود التجمعات السكنية بالهواء والضوء، ومن الأمور الواجب الأخذ بها في ما يخص ساحات القصور – حسب الفرسطائي – إصلاح ما يفسد منظرها منها مثل انجراف التربة بالماء، أو ما جلبت لها الريح من رمال وكنس غبارها، وإقامة آبارها، وعدم الضرر بها مثل تقليص مساحتها بتوسع عمارة المنازل والبيوت على حسابها، أو حفرها للآبار مثلا، أو يتخذ فيها معدنا للحجر أو الطين، أو مربطا للدابة، أو موضعا يجمع فيه الكناسة أو المزبلة، أو يجعل فيه مرحاضا، غير أنه عند الضرورة وفي الحالات الاستثنائية ولآجال معينة يمكن استغلال الساحة لوضع مقدار من الحجارة أو الخشب أو الطين أو الجبس لبناء البيوت والمنازل[1]

المسجد

يصادف الزائر للقصور الصحراوية بعد دخوله مباشرة أهم معلم أو منشأة دينية وهي المسجد الجامع، الذي غالبا ما يكون عبارة عن بناية مستقلة، تحتوي على جميع المرافق الضرورية لأداء الصلاة، من بيت للصلاة ومرافق صحية خاصة بالوضوء، وغرف خاصة بتعليم الصبية، ويمثل المسجد النواة المركزية في تشكيل وتوحيد النسيج الحضري للقصور ، لذلك غالبا ما يشغل وسط القصر، لغاية تقريب الجامع من مساكن المصلين حتى يسهل عليهم التوجه إليه من جميع الأطراف، فهذا المرفق يستخدمه المصلون خمس مرات في اليوم[2]، وكل حي من الأحياء قد يحوي على مصلى أو مجموعة من المصليات لتأدية الصلوات الخمس، أما صلاة الجمعة والأعياد الدينية فتقام بالجامع الكبير.

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص – ص 201.202.203.41

[2] خالد محمد مصطفى عزب، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الإسلامية، ط1، ص10

وقد يكون موقع المسجد خارج القصر عند الضرورة، نستشف ذلك من قول الفرسطائي "إن كان المسجد خارجا من القصر فليجعلوا إليه طريقا يوصل إليه منه، ويبدو أن إقامة المسجد خارج السور مقصده عدم السماح بدخول الغرباء، لتحقيق الأمن وإبعاد أنظار الغرباء عن داخل القصر[1]، غير أننا افتقدنا في مضمون كتاب القسمة وأصول الأرضين معلومات تكفي حاجتنا لما تعلق بعمارة الجوامع والمساجد ومواد إنشائها وعلاقتها بنسيج عمران القصور.

الشوارع:

تعد الشوارع شرايين القصور، لذا أولاها أفراد المجتمع كل أصر العناية الفائقة باعتبارها أماكن مشتركة بينهم، وفق ما أملته الشريعة الإسلامية بشأنها، التي تحت على نظافتها وعدم إضافة حركة المارين بماء إضافة إلى أنها تلعب عدة أدوار منها ما هو عمراني كسيل المتنقل والمواصلات، تنطلق من النقطة المركزية المتمثلة في المسجد الجامع وتربطه معالم ووحدات النسيج. العمراني، ولها دور طبيعي مثل تحريك الهواء داخل القصر، ومنع تسرب الرياح، وترمز إلى التماسك الاجتماعي بين أفراد مجتمع القصر[2]

وأبرز الفرسطائي أهمية زقاق الشارع كظاهرة عمرانية مشاركة في عمارة قصور الواحات وحدد شوارع القصر وأزقته على ثلاثة أوجه هي: الشارع الذي يسلكه العامة، والسكة النافذة التي تكون لقوم مخصوصين، والسكة غير النافذة التي تكون للعامة والخواص، حيث تعدد أحقية الجواز في شارع العامة للذي له دار فيه، يجوز نفسه وعياله ومواشيه وجميع منافعه، وكذلك من لم يكن له فيه دار سواء كان مسافرا أو من أهل القصر تجوز

[1] محمد عبد الستار عثمان، أثر الأحكام الفقهية على العمارة الإسلامية في المناطق الإباضية، ط1، سلطنة عمان، ص122

[2] الفرسطائي المصدر السابق، ص296

له السلوك فيه تجميع ما لا يضر به أهل الدور، ولا يمنع بعضهم بعضا من الجواز فيه[1] ، ويعرف هذا الشارع شارع العامة نظرا لعمومية استعماله داخل القصر أي للجميع حق الانتفاع به، وهو في صورته العمرانية نافذ يوصل إلى غيره من الشوارع، ويتميز ملكية مشاركة جماعية لأنه في الغالب طريق عريض يسهل المرور به ،ولا يمكن لأي شخص أن يمتلكها لنفسه ،أما السكة النافذة فهي للخواص مشاركة بينهم، ولا يحق لأحد أن يضر بجاره بتعديه على الشارع، وهذا النوع من السكة يستعملها سكان الحي الواحد، ولهم حرية الإنتفاع بها دون غيرهم، في حين النوع الثالث وهو السكة غير النافذة فإن كانت للخواص فهي مشتركة بينهم تضفي إلى المنازل الخاصة داخل الحي المشترك الملكية، وإذا كانت العامة فهي مثل شارع العامة[2].

ويتم ربط الدور بالشبكة العمرانية للقصر، حيث الدار يكون لها طريق واحد إذا لم يكن لها إلا باب واحد، وإن كان لها بابان أو أكثر من ذلك، فلها لكل باب طريق، وإذا كانت منفردة وحدها في القصر فيكون لها طريق مما يقابل بابها حتى يلاقي طريق العامة، وإن لم يكن طريق العامة فلها ما لا يستغني عنه في واحد من الطرق إلى السوق والمسجد والماء وما أشبه ذلك، وكذلك الداران والثلاثة إذا كانت متجاورة في موضع واحد، يكون لها طرفها مما يقابل أبوابها، وترى في ذلك حاجت الساكنة في الطريق الرابط بين المسكن وباقي المرافق[3]

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص170

[2] نفسه، ص - ص171.172

[3] نفسه، ص170

إن ما يميز بعض شوارع القصر وهو الجزء المسقف من الشارع ، الذي يعطي للسائر في فصل الصيف النقل والهواء المنعش، وتحميه من أشعة الشمس الحارقة مكان مظلل طوال اليوم، ويزيد من تماسات جدران المنازل من حوله، ويسمح بناء غرف أعلاء، وهنا يلعب الجزء المسقف دورا وظيفيا من خلال الحجرة التي تستخدم فوقه، ويضفي ذلك جماليات تشكيلية على القصر من خلال هيئته، وهو عنصر استعمل بطريقة النموذجية في العمارة الصحراوية بسبب شدة الإشعاع الحراري حيث تكون هذه المعابر على شكل جسور معلقة تعلو الفراغ، وتربط جناحي المسكن الواحد وأحيانا تربط بين بيتين متقابلين[1] ، وتتميز الشوارع غير المسقوفة في عمومها بتوجيهها شمال – جنوب التفادي تعرضها لأشعة الشمس طيلة ساعات اليوم، بالإضافة إلى أن هذا التوجيه يساعد على استقبال الرياح الشمالية. المحملة بالرطوبة والبرودة مما يؤدي إلى التخفيف من شدة الحرارة[2].

وأوضح الفرسطائي أنه لا يكون في الجزء المسقف (السقيفة) وهي مكان مضلل لاستراحة العامة ويمنع من استخدامه في الصنائع والمهن، أو يربط فيه بالليل أو النهار، وكذلك الصناع كلهم من الحرازين (الحراز صانع الأحذية) والجزارين وغيرهم يمنعون من القعود في السقيفة ونصب صنائعهم فيها[3]

ان شبكة الطرق بمستوياتها المختلفة تعد شرايين بين أقسام القصر العمرانية، تسمح بالاتصال المباشر مع ضواحي القصر من خلال أبوابه الرئيسية، وبفضلها يتم الربط بين

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص200

[2] نفسه، ص251

[3] نفسه، ص204

المناطق السكنية الأساسية في القصر وبين مركز القصر وأبوابه وحتى أسواقه الخارجية وضواحيه.

بخصوص الطرق الخارجية يذكر مؤلف القسمة وأصول الأرضين أن القصر يجعل له قومه مجازاته ومنافعه، مثل إقامة مسالك –بسعة محددة –تؤدي إلى منافع مجاورة، أي أن يجعل للقصر مجازات بحسب الحاجة التي تفرض نفسها، كإحداث طريق يؤدي إلى المراعي، وآخر إلى الجبل، وواحد إلى الماء، ومثله إلى السوق، وإن أمكن أن يجمع هذا كله إلى طريق واحد فلا بأس، وإن تعددت فهو أمر مقبول' على أن يراعى دفع المضرة عن ملاك وأصحاب الأراضي في إقامتها، ويحدد لنا سعة المجازات الخارجة من القصر حسب ما جعلت له[1] كما يلي:

طريق الرجالة (المنشاة على الأرجل) حريمه ثلاثة أذرع

طريق السقاية حريمه خمسة أذرع

طريق الخطابة حريفة سنة أفرع

طريق محامل الحمير حريمه سبعة أذرع

وكذلك طريق الحمير والبغال والخيل والبقر حيفه سبعة أذرع.

طريق الجمال على اختلاف ما يعمل عليها حريمه اثني عشر ذراعا.

طريق المواشي أربعون ذراعها إلى الماء وإلى المرعي.

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص288

طريق قوافل الحجاج أربعين ذراها[1]

السوق:

لتنشيط الحياة التجارية يجعل للقصر سوقا، وهو على نوعين؛ سوق غير مبني وهنا ربما تستغل ساحة القصر لتحريك التجارة، أو يكون السوق به بيوت ودكاكين أو ما تسمى (خصوص)، وقد يكون السوق داخل القصر أو خارجه، فيقول الفرسطائي: "إن أراد أهل القصر أن يجعلوا في قصرهم سوقا واتفقوا على ذلك فلهم ذلك"، ويبدو من حديثه حول إقامة الطرق خارج القصر لتؤدي إلى منافع متنوعة مثل السوق أنه قد يستثنى إقامة السوق خارج القصر لعدم السماح للغرباء من دخول القصر خوفا من غدرهم أو يدلوا على عورتهم[2].

زيادة على السوق قد تمارس أنشطة اقتصادية في بيوت وغرف على طول شارع أو أكثر، وقد يقسم فضاء عمراني إلى وحدات معمارية صغيرة؛ حيث أشار الفرسطائي ونظم بعض الأنشطة وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار، حيث يكون لكل صناعة أو نشاط تجاري موضع خاص به، ومن بين المهن التي إشتغلها الناس داخل القصور تذكر منهم الجزار الحطاب، التاجر الحداد، النواء[3] (من يبيع نوى التمر)، والنداف[4] (الذي يندف القطن)، والقصار[5] (محور الثياب ومبيضها)، والنجار، والبطاط[6] (المسعف مداوي الجراح)

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص ص533.534

[2] نفسه، ص504

[3] النواء وتعني بايع نواء التمر للمزيد ينظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص365

[4] النداف وهو الذي يندف ويضرب القطن للمزيد ينظر للمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص356

[5] القصار وهو منظف ومحور الثياب للمزيد ينظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص652

[6] البطاط وهو مركبة من صانع ومعالج أي المسعف المداوي للمزيد ينظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص754

والخراز[1] (صانع الأحذية)، ومنهم من عمل في الفرن أو التنور، الرحى المعصرة والحمام، ويراعى في ذلك عدم الضرر بالجار ونظافة محيط الشغل[2]

المنازل:

المنزل أو المسكن كما يذكر ابن الربيع من الأمور التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها كالغذاء واللباس والعلاج بالمسكن يصون به النفس ويحرسها من تطرق الآفات، ويدفع به عن نفسه ألم الحر والبرد والرياح، وللمسكن في الإسلام حرمة وقداسة وخصوصية إذ يمثل الحصن الذي تعيش فيه الأسرة[3].

إن بناء مساكن القصر أو دوره لها أحكامها التي تقوم على مبدأ لا ضرر ولا ضرار، حيث يمنع إلحاق الأذى بالجار أو الطريق أو الساحة، ويذكر صاحب القسمة وأصول الأرضين بعض من حقوق الجار على الجار يجب مراعاتها مثل أحقية منع صاحب المنزل لجاره إذا جعل عليه الظل ببنيانه، مثل الظل الذي يمنع منه الشمس عند طلوعها أو غروبها، أو ظل الحائط القبلي الذي يمنع ضوء الشمس على الأجنة والزروع والنبات ويمنعه أيضا ألا يعلوه ببنيانه حتى يشرف عليه لئلا يدخل عليه المضرة، وإن بني حتى أعلاه ببنيانه فإنه يمنعه أن يطلع على بنيانه ما يواريه إذا طلع عليه، أو يجعل له أوقات معلومة يطلع فيها لحاجته، ويمنع جاره أن يجعل على حيطانه ما يضره، مثل الشوك أو ما يشبه ذلك مما يؤذيه من وقوع ذلك داخل مسكنه، أو يمنعه من الممر لحاجته، كما

[1] الخراز وهي مهنة خياطة الأحذية من الجلد للمزيد ينظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص854

[2] الفرسطائي، المصدر السابق، ص 243.240

[3] شهاب الدين ابن ابي الربيع، سلوك الممالك في تدبير الممالك، دمشق دار الكنان للنشر، ص93

يمنعه في حال تطويل حيطان المنزل إذا كان فيها ضرر مثل ميلانها، أو تخوف انهدامها على الجار، أو إحداث ميزاب لبيت على بيت الجار[1].

وأما توسيع البنيان بالبناء في السكة فهو غير جائز حسب الفرسطائي، وإن أراد رجل جعل داره فندقا للمسافرين، أو حوانيت، أو رحى، أو حمامات، أو معصرة، أو فرنا، أو مارس أحد الأنشطة السالفة الذكر، وكل ما تجتمع إليه الناس ويضر به جاره، فإنه يحق لجيرانه أن يمنعونه من ذلك، إضافة إلى احترام المجازات ومالا يستغنى عنها من الطريق لمن يدخلها، ومن يخرج منها، ومن يأوي إليها،[2]

[1] الفرسطائي، المصدر السابق، ص204

[2] نفسه، ص ص223 230

يسلط البحث الضوء على أهمية كتاب القسمة وأصول الأراضيين في تنظيم واستغلال الأراضي في الواحات، حيث يقدم رؤية متكاملة حول القواعد الفقهية التي تحكم توزيع الأراضي وطرق استغلالها بما يضمن العدالة والاستدامة.

يبرز الكتاب دور القوانين الفقهية في تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية، ويوضح الآليات التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الزراعية. ومن خلال استعراض هذه الأحكام، يتبين أن التشريعات التقليدية لعبت دورًا محوريًا في إدارة الأراضي في الواحات، ما يعكس الحاجة إلى دراستها والاستفادة منها في وضع سياسات حديثة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

الملاحق

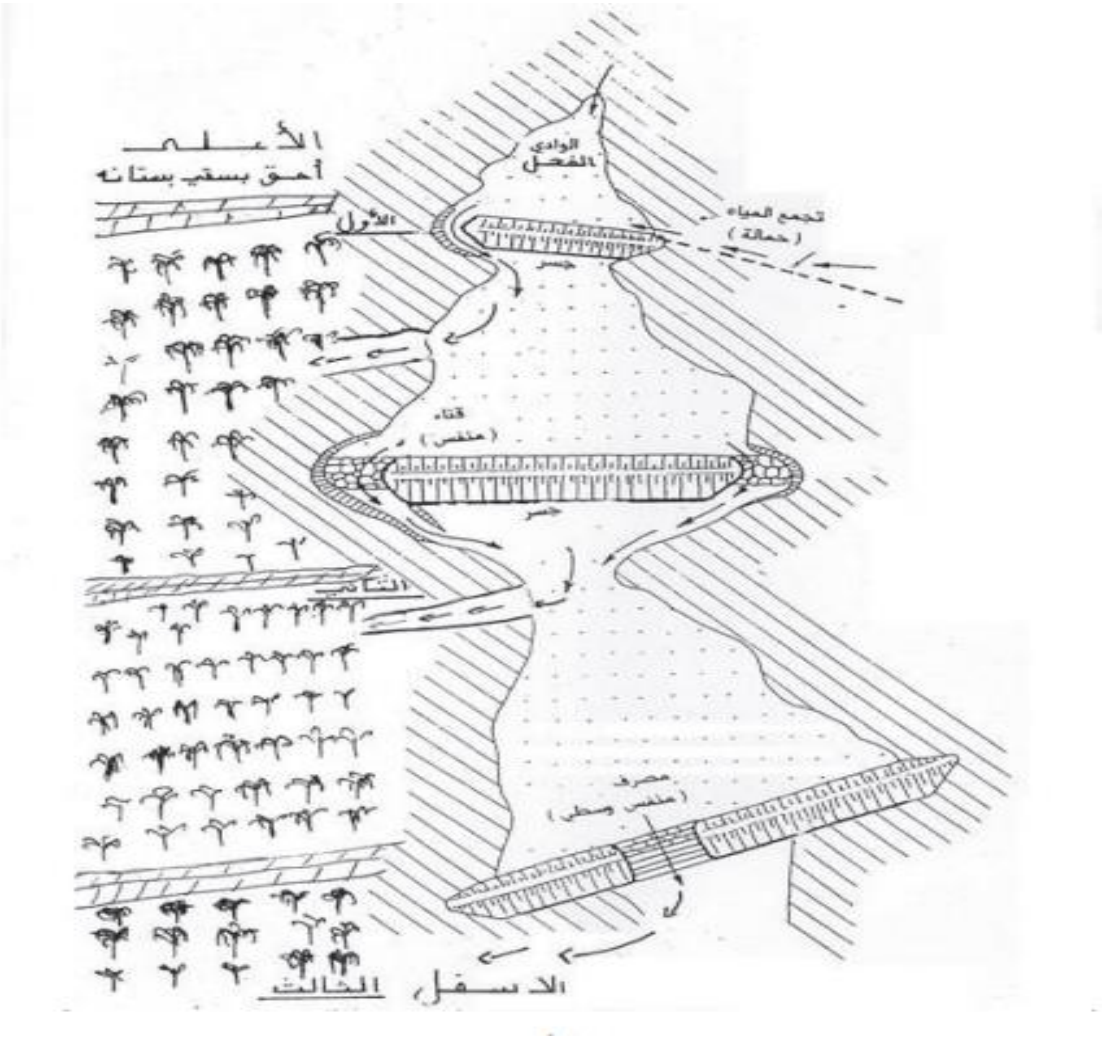

الشكل 1 نموذج عن تقسيم مياه الأنهار عن محمد حسن، الجغرافية التاريخية، ص42

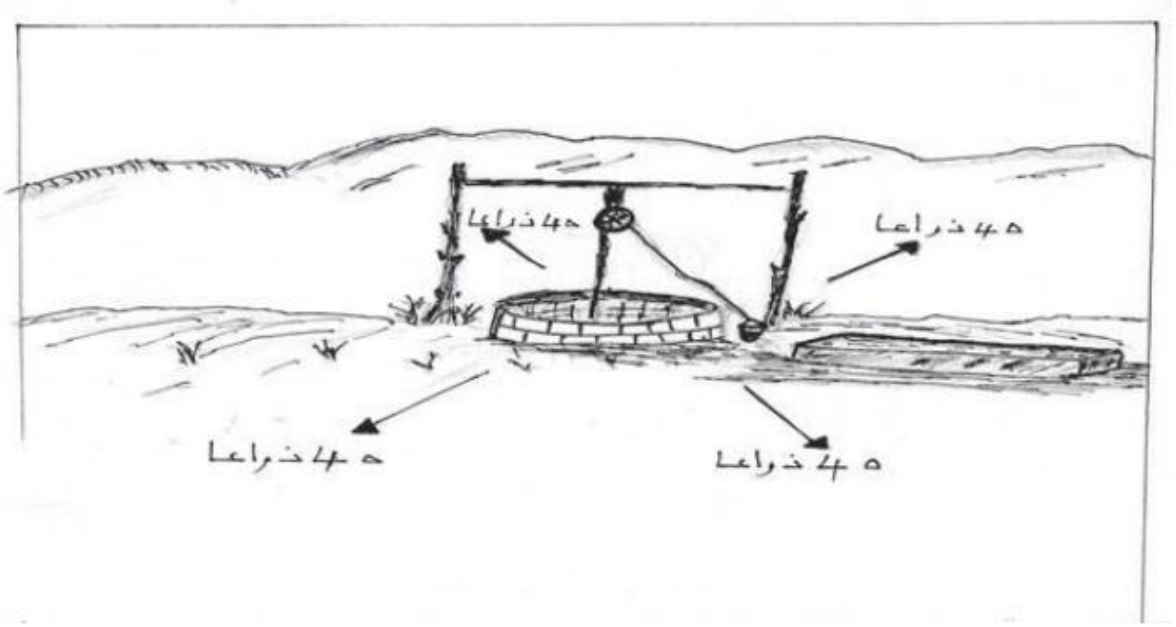

الشكل 2 توضح المسافة الواجب تركها على أماكن الماء

عناق جمال، قضايا ومسائل المياه من خلال كتاب القسمة وأصول الأرضيين، ص25

خاتمة عامة

خاتمة

ـ يعتبر كتاب القسمة وأصول الأرضيين مصدرا فقهيًا في تقسيم الممتلكات وتنظيم العمران الزراعي والواحي. كما يحتوي كتاب القسمة على قواعد دقيقة لتنظيم العمران وتوزيع الموارد ويعد مرآة تعكس. واقع المجتمعات الواحية، وخاصة جنوب المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط. وتضَمن الكتاب أحكام الشراكة والقسمة وحقوق إنشاء القصور والطرق وتنظيم موارد المياه ومعالجة النزاعات ما يجعله ذا قيمة فقهية وعمرانية.

ـ يظهر الكتاب كيف ساهمت الأعراف المحلية والفقه الإباضي في تخطيط المدن وتقنين العلاقات بين السكان لضبط العدل ولاستقراركما لم يكتف الفرسطائي بالنقل بل إجتهد في ضبط مصطلحات العمران وتحقيق التوازن بين مصالح الجماعة والفرد.

ـ يعتبر هذا العمل من أوائل المؤلفات التي ربطت بينا الفقه والعمران في العالم الإسلامي حيث عالج بالتفصيل: قضايا الحريم المشاع وحقوق السقي وبناء القصور، كما يمكن اعتبار كتاب القسمة مصدرا مهما للمهندسين والقضاة والمؤرخين لفهم أصول التنظيم العمراني والواحي وتوزيع الحقوق في بيئة صحراوية.

ـ يعد العمران الواحي جنوب المغرب الأوسط نموذج فريد نشأ نتيجة لتفاعل الانسان مع البيئة الصحراوية، حيث ابتكر أنظمة زراعية ومائية متطورة لضمان الاستدامة. وكان للعوامل الجغرافية دور رئيسي في تشكيل نمط العمارة الواحية وتصميم المدن والقصور.

ـ إعتمدت العمارة الواحية على مواد طبيعية محلية كالطين والتبن والحجر مما وفر عزلاً طبيعتا حراريا ملائماً للبيئة كما أن تصميم القصور والقصبات كان يركز على الدفاع

والحماية من الغارات إلى جانبا تكييف المباني من خلال الجدران. السميكة، الفتحات الضيقة، الشوارع المتعرجة والضيقة لتوفير الظل وشكلت الأسواق والأبراج والمخازن الجماعية عناصر أساسية في التنظيم الاقتصادي والدفاعي والاجتماعي للواحات كما كان للعوامل السياسية والاجتماعية دورا في تنظيم القصور والقصبات، حيث خضعت الواحات لنظم قبلية قائمة على التعاون والتشاور في إدارة المياه والزراعة.

ـ العمارة الواحية ليست مجرد أبنية، بل هي تجسيد لهوية ثقافية وإجتماعية عميقة ناتجة عن تجارب الأجداد في التأقلم مع البيئة رغم التحديات، يظل نمط العمران الواحي نموذجا ناجحاً لقدرة المجتمعات على التكيف مع بيئتها القاسية عبر إبتكار نظم معيشية مستدامة ومتوازنة. ويشكل نظام القسمة الأساس لتقسيم الاراضي الزراعية.

ـ يتحول الملك المشترك الى ملكية مفرزة لكل شريك. مع مراعاة منع الضرر وتحقيق التوازن بين الافراد والجماعات وشكلت القواعد الفقهية التي وضعها الفرسطائي اسس ومبادئ يسار عليها، ونظمت حدود الاستغلال مع احترام العرف المحلى والمصلحة العامة وعدم لإضرار بالغير وقسمت هذه القواعد أنواع تخصيص الأراضي في الواحات الى تخصيص فردي وجماعي والمرافق العامة، مع شروط واضحة لاستدامة الملكية والاستخدام.

ـ وضع الفرسطائي ضوابط حقيقة لحماية الموارد ومنع النزاعات مثل تحديد مسافة الأمان بين الحقول والطرق في وتنظيم قنوات الري. كما إعتمدت الإدارة الاجتماعية للواحات على الاتفاقيات القبلية والعرفية التي نظمت الشؤون الزراعية والأمنية والإقتصادية، وكان نظام التعاون الجماعي مثل التويزة جوهر الحياة الاقتصادية والإجتماعية، وساعد على إستدامة الموارد وتقوية الروابط الاجتماعية. وتناول الكتاب التصميم المعماري للقصور، مبرزا دور القصور والحصون وقلبية ذات طابع عمراني منظم، تراعي الأمن والتهوية،

وتنظيم حركة السكان حيث شملت عمارة القصور عناصر مثل: الخندق والحريم والأسوار والأبواب والساحات والمساجد والأسواق والمنازل، وكلها تحكمها قوعد فقهية صارمة لمنع الضرر وضمان العدل.

ـ تظهر من أحكام الفرسطائي قدرة الفقه الإسلامي على وضع سياسات مستدامة للتنمية في البيئات الهشة وهي مبادئ لا تزال صالحة للتطبيق في العصر الحديث.

ـ ان كتاب القسمة من خلال دراستنا له ترجم بوضوح مدى ما نجح الانسان الواحي في الوصول اليه ويعكس مستوى الخبرة التي وظفها خدمة للإحتياجاته وضبطا لعلاقاته المجتمعية للاعتبار ما كان سائدا في وقته من ثقافة قد تكون اليوم بحاجة الى احيائها ولاستفادة منها.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرءان الكريم

ثانيا: المصادر

1) ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، بيروت، دار القلم، الطبعة الأولى ،1978 ص 621

2) ابن منظور ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار النشر أدب الحوزة، بيروت، ط1، والمجلد 12

3) أبو زكريا يحي بن أبي بكر: سير الأئمة وأخبارهم، تح إسماعيل العربي، ط2، دار العربية الإسلامي، الغرب 1982ص281

4) البخاري محمد بن اسماعيل ابو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغاء، ج2، ط3، بيروت، دار ابن كثير اليمامة، 1987،

5) محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الحنفي الحصكفي، الدرر المختارة، تح عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية للنشر بيروت

6) الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار الي خبر الأقطار، تح إحسان عباس 2 مكتبة لبنان بيروت 1975،

7) الحنفي فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامي،1313 هـ، القاهرة، ج3،

8) *الدرجيني* أبي العباس احمد *بن سعيد بن سليمان بن علي بن* يخلف، طبقات المشايخ بالمغرب، تح إبراهيم طلاي قسنطينة، مطبعة البعث، ج 2

9) ابن ابي الربيع شهاب الدين سلوك الممالك في تدبير الممالك، دمشق دار الكتان للنشر،

10) *الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد*، كتاب السير، تح: محمد حسن، لبنان، دار المدار السالمي، ،2009ج،

11) الفارابي أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملاين للنشر بيروت، ط4، ج3،

12) الفرسطائي أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر، القسمة وأصول الأرضين، تح: الشيخ بكير بن محمد الشيخ بلحاج ومحمد صالح ناصر، القرارة، نشر جمعية التراث، ط2 ،1997

13) الفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2003،

14) قاسم أبو عبد الرحمن محمد عبد الله، المعتمد قاموس عربي، ط1، بيروت، دار صادر، 2001

15) القلقشندي ابو العباس احمد، الصبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج 5، د ط دار الكتب السلطانية، القاهرة، 1915م،

16) القيرواني ابن أبي زيد، النوادر والزيادات، تح، محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج،11، ص585

17) النيسابوري مسلم بن حجاج ابو الحسين القشيري، صحيح مسلم، للمحقق محمد

فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار احياء التراث العربي، د.ت،

18) الوزان حسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 1، ط 2، دار المغرب الإسلامي بيروت، 1983،

19) الوسياني أبو الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان: سير الوسياني، ج 1، تح عمر بن الفنان حمو سليمان بسريانة وزارة التراث والثقافة، عمان، 2009م،

ثالثا: المراجع

1) ابراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، الدار التونسية للنشر، تونس 1977

2) احمد الطاهر الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار اويا للطباعة والنشر، ط4، ص

3) أحمد مولود أيده الهلال، مدن موريتانيا العتيقة: قصور ولاته وودان وتشيت وشنقيط، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 2014، ص 35.

4) إسماعيل عثمان عثمان، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، ج 5، د ط، و ت، ص132

5)أطفيش محمد بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد حدة، دار الفتح بيروت، ج3، ص

6) اسماعيلي عبد الله مولاي، الفقارة واليات توزيع الماء بتوات النشأة والتطور، ص 52

7) الأيوبي هيثم، مادة الأبراج، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1990، ج 1،

8)الأدرنوي محمد بن أحمد كامي، رياض القاسمين دراسة وتحقيق مصطفى أحمد بن حموش، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000م

9) بابا عمي محمد بن موسى وآخرون: معجم أعلام الإباضية، ج 2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 2000م، ص. 49

10) البركتي محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص32

11) بسيوني سيد، فن العمارة، مكتبة لكل بيت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2007، ص7

12) بكير بن سعيد أعوشت، وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية، د د ن، د ط

13) بن عبد الله عبد العزيز، سوس بوابة الصحراء (سوس الأقصى وسوس الأدنى: المغرب كله)، بدون طبعة ودار النشر، 2004، ص 371.

14) بوعزيز يحي، تلمسان عاصمة المغرب الاوسط، د د ط، د ن، ص23

15) بيير كوبرلي، مدخل إلى دراسة الإباضية ومقيدتها، تر عمار الخلاصي مؤسسة تاولت الثقافية سلسلة دراسات العدد 5، من 33

16) تاديوش ليفيتيسكني المؤرخون الإباضيون في افريقيا الشمالية، تر ماهر جزار، ريمة جرار، مؤسسة للوالت الثقافية سلسلة الأبحاث التاريخية، العدد 10

17) توفيق عبد الجواد، العمارة الإسلامية فكر وحضارة، نشر المكتبة الأنجلومصرية، الطبعة1، ص321

18) مجموعة من الباحثين، معجم أعلام الإباضية، دار الغرب الإسلامي للنشر، ج1

19) الجمعية المغربية للتأليف والنشر، معلمة المغرب الأقصى، مادة أنواع السكن بالصحراء، ج3، 26، ملحق 3، دار الأمان الرباط، ط 1، 2014.

20) حامد مصطفى، الملكية العقارية في العراق مع المقارنة بالقانون المدني المصري، ج1، بغداد، 1964 ص121.

21) حسن حافظي علوي دراسات صحراوية الماء والأمل والتجارة، تصدير محمد الناصري دار أبي رقيق الطباعة والنشر الرباط، الطبعة الأولى 2014، ص 78

22) حسن حافظي علوي، سجلماسة وإقليمها، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998، ص 114.

23) الذنون حسن علي، شرح القانون المدني العراقي الحقوق العينية الاصلية، بغداد، شركة الرابطة للطباعة والنشر المحدودة، 1954، ص76

24) رزق محمد عاصم، معجم المصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص 127-120

25) سليم فجال، العمارة البيئية في المناطق الصحراوية الحارة، دار الثقافة للنشر القاهرة، طبعة أولى 1422هـ / 2003م، ص 17

26) صالح عبد العزيز حميد، القلاع والتحصينات الدفاعية في بلاد الرافدين، المجلة العربية للثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون تونس، السنة 26، ع 50، مارس 2007.، ص 11

27) عثمان محمد عبد الستار، أثر الأحكام الفقهية على العمارة الإسلامية في المناطق الإباضية، ط1، سلطنة عمان، ص122

28) عدي مبارك أية ، المحفوظ أسمهري، واحات طاطا: سحر المجال وغنى التراث، DTGوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، سلسلة تاريخ ومجتمعات المغرب الصحراوي، .، أكدال الرباط 2014، ص 143société nouvelle

29) عزب خالد محمد مصطفى، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الإسلامية، ط1، ص10

30) غالب عبد الرحيم، موسوعة العمارة الإسلامية، حروس برس، بيروت، الطبعة الأولى 198 . ، ص 331

31) الغنيمي عبد الغني الدمشقي الميداني الحنفي، الباب في شرح الكتاب، المكتبة العلمية بيروت–لبنان، ج1،ص165

32) محمد المريمي اباضية جزيرة جربة في العصر الحديث، ط2، مجمع الاطرش للكتاب ،2016، 265

33) المرسلي محمد سالم العقيدة، بعض الآثار الإسلامية بجبل تقوية علياء مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، مؤسسة توالت الثقافية

34) مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط1، ج6، ص 543

35) معمر على يحي، الاباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، ط3 سلطنة عمان 2008

36) وزيري يحي، العمارة الإسلامية والبيئة عالم المعرفة عند 304، مطابع السياسة الكويت، يونيو 2004، ص23

37) الأدرنوي محمد بن أحمد كامي، رياض القاسمين دراسة وتحقيق مصطفى أحمد بن حموش، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000م

رابعا: الرسائل الجامعية

1) علوي حافظي حسن، واحات بلاد المغرب من القرن 24 / 10م إلى القرون اللهـ / 14 م، أطروحة لنيل دكتورة الدولة في التاريخ 2004-2005، ج 1، ص71

2) خليفة عبد القادر و باعيسي مبروكة، تمثلات العلاقة بين المجال العمراني والهوية الاجتماعية دراسة انتروبولوجية لحي وعلانة بمدينة تقرت، مذكرة في أنثروبولوجيا المجال والهوية الإجتماعية، إشراف خليفة عبد القادر ، جامعة قاصدي مرباح ورقة 2014م / 2015م.

3) بن عمر صالح أسماوي، نظام العزابة ودوره في الحيات الاجتماعية والثقافية رسالة ماجستير، ص128

4) علوش وسيلة ،الثروة المالية في ريف المغرب الأوسط خريطتها، منشأتها ، 4 استغلالها من القرن 1هـ إلى نهاية القرن (6هـ) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، اشراف: إبراهيم بحارة قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2 ،2013 ، ص 9

5) الحملاوي علي ، قصور منطقة جبال العمور (سفح الجنوبي): دراسة تاريخية أثرية، 5 بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000، ص- ص 59 – 60

خامسا: المجلات

1) علوي امراني محمد، القصور بالجنوب المغربي، مجلة المناهل، ع 88، يناير 2011، ص 213.

2) بن الصغير حضري يمينة: سياسة التوغل الإستعماري الفرنسي بمنطقة وادي أريغ مجلة الواحات للبحوث العلمية، العدد7، د م ن،2014

3) هزرشي عبد الرحمن، فقه العمران الاسلامي من خلال كتاب رياض القاسمين، مقال في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص72

4) كريب عبد الرحمن، مقال بعنوان فقه العمران في المغرب الإسلامي في المذهبين المالكي والإباضية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص42

5) عطابي سناء، مقال بعنوان تطور فكر التمدن وانتاج فقه العمران في الغرب الاسلامي ما بين القرنين(2-4هـ) جامعة قالمة، ص15

6) جميل جمال سميرة، المناخ والعمارة، مقال في مجلة العلوم والتكنولوجيا كلية الهندسة جامعة صنعاء، المجلد 14، العدد2009،1 ص

7) ساليمي نور الدين، تدبير ضواحي المدن الواحية، بين إكراهات التوسع العمراني وإشكالية التخطيط الحضري، حالة مدينة ورززات المغرب، مجلة التعمير والبناء، العدد 161، ص 2020، 2

سادسا: المراجع الاجنبية

1) L, leluraux, Le Sahara, ses oasis, instruction de Léon carrée, édition Bacouier, Alger, 1934, p 47.

2) R، capot Rey، Greniers domestique et grenier fortifies au Sahara le cas de Gourara، travaux de l'institut de recherches sahariennes، T 14, 1956، p 115